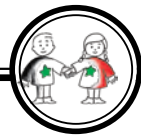


قاسيون

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

حاصر حصارك..

غزة المحاصرة تنتصر.. إسرائيل المحاصرة تنهزم.. وإذا كانت الأعمال بالنتائج، فالغارة الإسرائيلية على أسطول الحرية كانت نتيجتها هزيمة للمعتدين على كل الأصعدة:

- موجة استنكار وتنديد عالمية، والأهم من الجانب الرسمي هو الجانب الشعبي لها ..

- عطب غير قابل للإصلاح أصاب العلاقات التركية- الإسرائيلية بما يترتب عليه من نتائج في إعادة رسم خارطة القوى السياسية في المنطقة وتموضعها ..

- محاصرة المعتدلين العرب في عقر ديارهم، واضطرارهم إلى خطوات تراجعية أمام ضغط جماهيرهم من إعادة فتح معبر رفح إلى قرار البرلمان الكويتي بالانسحاب من المبادرة العربية.

- تأكيد جديد على أن خيار المقاومة الشاملة هو الخيار الوحيد، لأنه أثبت ومن جديد أنه الأجدى والأنجع والأقل تكلفة.

- رمزية قافلة الحرية من خلال تنوع المشاركين، أثبتت أن المعركة ضد الإمبريالية وممثلتها إسرائيل الصهيونية في المنطقة هي معركة وطنية وقومية وأمية.. وأن هذا التيار الصاعد لا راد له، وسيجرف القوى المعادية له.

- والأهم أن حصار غزة بدأ يتفكك على أرض الواقع، وما أرادت إسرائيل الصهيونية تحقيقه من خلال غارتها الليلية على أسطول الحرية، تحقق عكسه تماماً .. وهذه ليست المرة الأولى.. فمنذ عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم، هذا هو واقع الحال، يريدون شيئاً .. يذهبون نحوه مجردين كل قواهم والعسكرية منها أولاً.. فيتحقق عكسه تماماً ..

ماذا يعني ذلك؟ وما دلالات هذا الأمر؟

للإجابة على هذا السؤال يجب الإجابة على سؤال آخر: هل المؤسسة الإسرائيلية الصهيونية بهذا الغباء، أم أنها معدومة الإمكانية بتقدير الأمور ونتائجها، أم أن ما تفعله هو أمر محسوب ومدروس، ومعروف النتائج مسبقاً؟

في هذه الحالة تحديداً، حالة القرصنة على أسطول الحرية، أي امرئ ليس بحاجة إلى كثير من الذكاء والمعرفة كي يتوقع أن ردود الفعل عليها ستكون موجة غضب شعبية عارمة، عالمياً، وإقليمياً، وعربياً، وأن العلاقات التركية- الإسرائيلية ستتضرر بلا رجعة، وأن الحكام العرب المعتدلين سيخرجون وسيضطرون إلى سحب مبادرتهم في نهاية المطاف، وأن خيار المقاومة الشاملة سيترسخ، وأن التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني سيزداد صعوداً ..

إذا كانوا يعرفون كل ذلك، فلماذا فعلوها؟!

لأنهم يدركون ببساطة أن مشروعهم العدواني- الاستعماري- الاستيطاني في حالة تراجع، سنة بعد سنة، شهراً بعد شهر، ويوماً بعد يوم.. وهو قد دخل مرحلة حرجة إذا لم يتجاوزها فسيصبح احتمال استمراره بحكم المستحيل ..

ماذا يعني فك الحصار عن غزة؟ إنه يعني انتصار خيار المقاومة .. وانتصار هذا الخيار لا يعني تحوله إلى نموذج يحتذى من أقاصي الأرض إلى أقاصيها فقط.. وإنما يعني أيضاً تحول المقاومة إلى قوة لا يمكن هزيمتها، أي انتقالها إلى مواقع الهجوم ليس في غزة فقط، وإنما على طول الجبهة وعرضها من قزوين إلى المتوسط.. من أفغانستان إلى فلسطين ولبنان مروراً بالعراق ..

لذلك ممنوع «صهيونيا» فك حصار غزة، لأن فك هذا الحصار لا يعني هزيمة لإسرائيل على الأرض واقعياً ومادياً فقط، وإنما يعني أيضاً هزيمة كل المشروع الإمبريالي- الأمريكي- الصهيوني في كل المنطقة.

وهم مقابل هذا المنع يتحملون كل الخسائر التي يعتبرونها جزئية وقابلة للاسترجاع.

إن القرصنة الأخيرة تؤكد صحة ما جاء في مشروع موضوعات للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، حيث قال: «وما دام النظام الرأسمالي العالمي وليس فقط الإمبريالية الأمريكية، في أفول، فمن الطبيعي والمنطقي أن إسرائيل نفسها قد دخلت مرحلة الأفول، ولا أبرز دليلاً على ذلك إلا أداؤها في العقد الأخير باتجاه تحقيق دورها الوظيفي الذي حققته بنجاح خلال النصف الثاني من القرن العشرين- والذي ازداد تعثراً في بداية القرن الحادي والعشرين متصاعداً حتى اليوم».

وما دام العدو في حالة تراجع فما على قوى المقاومة إلا تصعيد مقاومتها وضرباتها، وعدم السماح له باستعادة أنفاسه، وهو في هذا الطور سيجرد كل إمكانياته ووسائله القاسية واللينة، الغيبة والذكية، الرقيقة والخبيثة، للحفاظ على نفسه.

إن المقاومة الشعبية العالمية حاصرت الحصار الإسرائيلي المدعوم دولياً وعربياً، علنا وسراً، وما هي تتجز خطوة جديدة على طريق هزيمته، مثبتة أنها الضمانة الوحيدة للوصول إلى كرامة الوطن والمواطن في كل مكان..

◀ السكن العمالي حلم بعيد المنال..

مصفاة بانياس نموذجاً 2

◀ مواسم حصاد الخبيثة..

فلاحو الغاب يدفعون ثمن إهمال الزراعة 4

◀ وزارة الصحة..

فساد مبرمج.. وسرقات بمئات الملايين 6

ما هذا التزامن؟ وما أبرز معانيه؟

سبق الهجوم الغادر الذي شنه الصهاينة على أسطول الحرية بساعتين، هجوم بالقذائف الصاروخية على قاعدة للقوات البحرية التركية في مدينة اسكندرونه سقط خلاله ثلاثة عشر جندياً تركيا بين قتيل وجريح ..

هذا التزامن الذي أشار إليه أردوغان في خطابه الطويل في البرلمان التركي بطريقة غير مباشرة، قد يفهم بالمعنى العسكري بأنه تشيت لانتباه القيادة العسكرية التركية المتابعة لشؤون أسطول الحرية، بضربها في موقع قلما كان مستهدفاً على هذا النحو من قبل، وبالتالي فإنه من غير المستبعد أن يكون للموساد دور في إعداده والإشراف على تنفيذه في توقيت محدد، قد يعني بالمعنى السياسي ما هو أبعد وأخطر من ذلك بكثير، فإذا أخذنا بعين الاعتبار ضرب مدينة اسكندرونه بالذات بكل رمزية ذلك، ومجيئه بعد الانعطافة التركية نحو جيرانها، وتزعزع تحالفها مع «إسرائيل» على المستويات كافة، ومناصرة السياسات التركية الجديدة للفلسطينيين وللقضايا العربية عموماً، فلا شك أنه يحمل في طياته الكثير من الرسائل الإسرائيلية لتركية، لعل أهمها التلويح بإمكانية تصعيد الضغط على استقرارها الأمني متى تشاء، والتهديد بخلق مناخات غير مؤاتية لحكومة أردوغان في الجيش والمجتمع، والإيحاء للشعب التركي وللحكومة التركية بأن هذا ما سيصيب من سيتخلى عن التحالف مع «إسرائيل»، ويتحالف مع العرب الذين يرفعون «الإرهاب» فينطلق من أراضيهم!!

النائب يخطط لـ«افتراس» العالم!

قاسيون



رفض النائب الاقتصادي مؤخراً مطالب البعض بالعودة إلى الوراء.. إلى زمان «حماية الاقتصاد الوطني»، فالحماية الحديثة التي يروج لها النائب اليوم، هي تلك التي «تتطابق مع قواعد التجارة العالمية»، والتي يسعى النائب على رأس فريقه الاقتصادي للانخراط في «منظمتها» بغية تلقين الغرب درساً مرّاً في الاقتصاد!

نعم، هناك كثيرون غير النائب يرفضون الحمائية (أو الحماية)، ولكن أسباب الآخرين مختلفة، فالأمريكيون غالباً ما يبدون انزعاجهم من الحماية التي تمارسها الصين لأنها تضيق عليهم في حركة رؤوس الأموال، والأوروبيون يمتعضون من الحماية الأمريكية لأنها تزيد من قدرة الصناعات الأمريكية (الثقيلة) على المنافسة، والصين ترى مصلحتها في تخلي الجميع عن حماية اقتصاداتهم لتسود بضائعها حيث شاءت.. الخ، ولكن هل يوحي هذا بشيء؟ هل جميع هؤلاء يحمون اقتصاداتهم ويطالبون في الوقت نفسه بإلغاء الحمائية التي يمارسها الآخرون؟!

يبدو أن كلام النائب موجه للأجانب، فالحماية الاقتصادية التي يمارسونها تضر بتطلعاته لصدم العالم، وهو لا شك يلوح لهم بيد ليضربهم بالأخرى، فتخليه عن حماية الاقتصاد الوطني الآن ما هو إلا طعم مسموم: «نرفع الحماية، يرفعونها هم، طخ.. نفترسهم»!

لعل النائب يرى في الحماية الاقتصادية التي ينتهجها الأجانب، وتحديداً لبعض الصناعات والزراعات المتميزة، خط الدفاع الأخير الذي يفصل بينه وبين النيل منهم، وربما احتلالهم (اقتصادياً طبعاً)، ولذلك فإنه يهوى الحديث عن رفع الحماية الاقتصادية عله يقنعهم أو «يطنبرهم» لأخذهم على حين غرة..

لكن، ماذا بشأن اقتصادنا؟ هل تستطيع الصناعات الوطنية التي فقدت كل أشكال الدعم وحرقتها نار الإغراق، هل تستطيع أن تواجه المعركة الاقتصادية الدائرة في العالم اليوم دون بعض حماية؟ لا، لا.. بالتأكيد لن يترك النائب صناعتنا أو زراعتنا دون حماية.. إنه يخدع الأجانب دون شك!

السكن العمالي حلم بعيد المنال: مصفاة بانياس نموذجاً



تم تخصيص مصفاة بانياس بـ٢١ شقة، علماً أن عدد عمالها ٢١٥٠ عاملاً وعاملة، ومنهم نسبة كبيرة من خارج محافظة طرطوس، ولا يمكنهم التقدم للسكن العمالي إلا في المحافظة التي يعملون فيها، ومن حقهم التقدم ضمن هذه الأسس للسكن العمالي.

تم تشكيل لجنة السكن العمالي في مصفاة بانياس وفق التعليمات الواردة وتم تقديم الطلبات من العمال وبلغت أكثر من ثلاثمائة طلب. بعد دراستها تم قبول ٩٢ طلباً وبعدها انخفض العدد إلى ٥٧، وبعد تقديم الاعتراضات إلى لجنة المصفاة ودراستها تم قبول ٣١ طلباً وفق العدد المخصص للمصفاة مع ٦ طلبات احتياط، وفق نسبة ٢٠٪ الواردة في التعليمات، وتم رفعها مع الاعتراضات إلى اللجنة الفرعية في المحافظة فلم تتم دراسة الاعتراضات في اللجنة الفرعية كما هو وارد في التعليمات، بل تمت إعادتها إلى اللجنة في المصفاة لإعادة الدراسة، وتمت دراستها من جديد، وتم استبدال بعض الأسماء بناء على معطيات من الدوائر العقارية المختصة، وتم رفع المحضر من جديد إلى اللجنة الفرعية مع جميع الثبوتيات والاعتراضات وكانت هناك رغبة لدى بعض أعضاء اللجنة الفرعية لاستبدال بعض الأسماء لأسباب مجهولة ولكن لجنة السكن في المصفاة أكدت على محضرها وقرارها ونتيجة ذلك اعتمدت اللجنة الفرعية في المحافظة محضر لجنة المصفاة وتم رفعه إلى الاتحاد العام لنقابات العمال،

وكانت المفاجأة باسترجاع المحضر من الاتحاد العام لنقابات العمال من قبل اتحاد عمال طرطوس وإعادته إلى مصفاة بانياس والطلب إلى لجنة السكن في المصفاة لاستبدال بعض الأسماء وبعد رفض لجنة المصفاة الطلب تم حل اللجنة وإعادة تشكيل لجنة سكن عمالي جديدة في المصفاة على أمل أن تستجيب إلى رغبة اتحاد عمال طرطوس.

إذا كان اتحاد عمال محافظة طرطوس والاتحاد العام لنقابات العمال حريصين على إيصال الحق لأصحابه، عليهم التأكد من كيفية توزيع حصة الاتحاد في المحافظة، ومن هم الحاصلون عليها، وكم مضى على خدمتهم في الدولة، وهل من حقهم الحصول على السكن، علماً أن خدمتهم في الدولة لم تتجاوز ٥ سنوات.

من واجبات التنظيم النقابي وخاصة قياداته محاربة الفساد بكافة أشكاله، والسعي لإيصال الحق إلى أصحابه دون أي اعتبارات أخرى، وإذا كان لابد من بعض الاستثناءات فلتكن من حصة الاتحاد العام أو اتحاد عمال المحافظة.

فقد جاء في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٠٦ تاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٩ بعد أن عدل هذا القرار عدداً من الفقرات من قرار سابق، لتصبح على الشكل التالي: (أن لا يكون مالكاً هو وأولاده القاصرين مجتمعين أو منفردين بتاريخ تقديمه لطلب الاكتتاب لمسكن كامل على وجه الاستقلال، مهما بلغت قيمته التخمينية، أو لأسهم تزيد قيمتها التخمينية عن الـ٢٠ ألف ليرة سورية، في عقارات سكنية، وفق التقديرات الجارية لدى الدوائر المالية).

كان الأجدر تطبيق هذه المعايير على الكثير من المتفذين والمدراء وغيرهم ممن حصلوا على مساكن عمالية دون وجه حق، فاستفادوا منها في مضارباتهم العقارية كما هو حاصل في عدرا العمالية، حيث ارتفعت أسعار السكن إلى أضعاف قيمتها الحقيقية، بسبب النشاط العقاري للكثير من المسؤولين الذي حصلوا على مساكن.

لقد حرم هذا الشكل من التوزيع الكثير من العمال المستحقين من الحصول على مسكن يؤويهم وعائلاتهم، حيث وجد هكذا مشروع لأجلهم، فالعامل المكتتب على سكن وكان يملك عدداً من الأسهم في منزل العائلة، فإن قيمة هذه الأسهم الموزعة على أفراد العائلة وخاصة في القرى والأرياف لا تشكل قيمة تذكر من حيث الملكية العقارية، ولكنها ستؤثر على حق العامل في الحصول على مسكن، وهذا شرط ظالم لا معنى له.

إن نظام الحصص المتبع الآن في توزيع المساكن على الشركات والدوائر غير عادل فهل يعقل أن يتم توزيع ٣٠ - ٤٠ مسكناً على شركة تعداد عمالها ٣٠٠٠ عامل، بينما تكون حصة اتحادات المحافظات أضعاف هذا العدد، ومع هذا التوزيع غير العادل في نظام الحصص، فإن المتفذين وأصحاب الخطوة يشاركون العمال حصتهم من المساكن المخصصة لهم.

هموم وشجون السكن العمالي في محافظة طرطوس «مصفاة بانياس»

في محافظة طرطوس تم توزيع السكن على الشركات العامة بشكل مزاجي دون مراعاة لعدد العاملين في هذه الشركات وصعوبة العمل فيها، ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، بحجة أن السكن هو للشركات والمؤسسات في مركز المحافظة فقط وليس للعاملين في مناطق المحافظة، وتم استثناء بعض الشركات علماً أنه تم تخصيص محافظة طرطوس بـ ٩٠ شقة سكنية، ولا ندري هل ذلك تبعاً لعدد العاملين في المحافظة أم لأسباب أخرى؟

يعتبر السكن في سورية من أكثر الأزمات استعصاءً على الحل، على الرغم من وجود إمكانيات حقيقية لحلها لو توفرت لدى الحكومة النية والقرارات الناضمة لها، حيث يعاني من الأزمة السكنية هذه الغالبية العظمى من الشعب السوري، وما انتشار العشوائيات على أطراف المدن الرئيسية إلا تأكيداً على استفحال أزمة السكن، والتي يضطر المواطنون الفقراء ومتوسطي الدخل للجوء إلى هذه العشوائيات التي تفتقر لأدنى شروط السكن الصحي، المفترض توفرها في السكن الإنساني، بسبب الكثافة العمرانية وتقارب الأبنية وعدم توفر شروط الأمان في البناء، من أساسات وأعمدة مدروسة ومناسبة للبناء المشاد، هذا كله بفعل الاستغلال البشع لتجار البناء لحاجة الفقراء للسكن وبعض التواطؤ الرسمي معهم من خلال الفساد والنهب المستشريين في البلديات، التي من المفترض أنها مسؤولة عن قمع مخالفات البناء وعدم السماح بإشادة أبنية غير آمنة، مما يعرض هذه الأبنية وقاطنيها لمخاطر حقيقية سيدفعون ثمنها، وأغلبهم من العمال الذين يعملون في المراكز والشركات والمعامل القريبة من المدن الرئيسية.

إن وجود السكن العمالي بحد ذاته هو مكسب للطبقة العاملة لابد من النضال من أجل الحفاظ عليه وتطويره، وتخليصه من أشكال الاستغلال والفساد، ولكن كالعادة التي أصبحت مقوننة، فإن قوى الفساد تعمل على إجهاض كل ما هو مكتسب للعمال، وبأشكال مختلفة، منها الحصول على حصص، دون وجه حق، في هذه المساكن المخصصة للعمال، ومنها ما يرد في التعليمات التنفيذية التي تصدرها الجهات الوصائية من أجل الحصول على سكن عمالي.

إن تجربة السكن العمالي كان يمكن لها أن تحل أزمة السكن للعمال الشباب وغير الشباب من خلال استثمار الأموال الطائلة في صناديق النقابات وفي صناديق التأمينات الاجتماعية، التي هي أموال العمال الخاصة، والذين هم الأحق باستثمارها بما يعود عليهم بالفائدة والاستقرار، عوضاً عن استثمارها في مجالات عمل مجهولة النتائج أو بدلاً من أن تستولي عليها الحكومة، كما فعلت بأموال التأمينات التي من الواجب إعادتها مع فوائدها إلى صناديق التأمينات، عوضاً عن استخدامها في مشاريع ينهبها السماسرة والمتفدون.

فالسكن الآمن يعني الاستقرار والطمأنينة وهذا ما يجب توفيره للعمال في القطاع العام وعمال القطاع الخاص المحرومين من حق تملك السكن العمالي، مع أن شروط الانساب للنقابات واحدة وشروط الانساب للتأمينات واحدة، وعمال القطاع الخاص المشتركون في التأمينات والنقابات يدفعون ما يترتب عليهم مثلهم مثل عمال القطاع العام، فلماذا الكيل بمكيالين؟ وهل هذا يشجع العمال في القطاع الخاص، وهم محرومون من حقهم في السكن أو في الحصول على قروض من المصارف، وغيره من الحقوق الأخرى؟

بالعودة إلى الشروط التي طرحها الاتحاد العام بقرارات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الإسكان، والتي في أغلبها لا تنطبق على العمال الشباب المحتاجين لسكن لكي يبنوا أسرهم الجديدة، وتحديداً من خلال اعتماد عدد النقاط الواجب أن تتوفر بالعامل الراغب في الحصول على مسكن، مثل سنوات الخدمة وعدد الأولاد والزوجة، وعدم وجود ملكية عقارية أو حتى أسهم قيمتها التخمينية لا تتجاوز الـ٢٠ ألف ليرة سورية،

بهراسة

الهيئة العامة (مجموع العمال) هي الأساس في العمل النقابي القاعدي

◀ عادل ياسين

يجري الآن في الأوساط القيادية النقابية نقاش واسع حول تحسين العمل التنظيمي النقابي في الصفوف القاعدية وضرورة إشراك القاعدة العمالية الواسعة في العمل النقابي، بعد تبني نهج اقتصاد السوق «الاجتماعي» حيث يتطلب هذا، كما هو مطروح، الانتقال في العمل النقابي من الشكل القديم الذي مازال سائداً إلى الآن، وخاصة بين صفوف عمال القطاع العام، إلى شكل آخر جديد وآليات عمل جديدة من المفترض أن تلبى متطلبات العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية الجارية، والتي كما تطرح الحكومة معتبرةً القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية هي الأساس في تحقيق النمو المطلوب، الذي سيحل الأزمات المتراكمة منذ عقود، ولم تستطع الحكومة إيجاد حلول حقيقية لها، وخاصة الشركات المخسرة والحدية التي بدأت بالتفريط بها وطرحها للاستثمار باعتبار هذه الشركات وعمالها يشكلون عبئاً كبيراً على خزينة الدولة، لا طاقة للحكومة على تحمله، وهذه أهون الحلول وأنجحها (من وجهة نظر الحكومة).

إن ما يجعل النقابات تطرح الآن ضرورة إيجاد آليات عمل جديدة للعمل النقابي، وخاصة في صفوف القطاع الخاص، أسباب كثيرة منها الزيادة العددية الحاصلة في صفوف عمال القطاع الخاص، نتيجة للمشاريع الخاصة الكثيرة، وأهمها في المدن الصناعية الناشئة مؤخراً، وفي الوقت نفسه تقلص أعداد العمال في القطاع العام لعدم ردف المعامل والشركات بأيد عاملة جديدة وشابة ونزيهة تأخذ على عاتقها قيادة الإنتاج والتسويق بعقلية متطورة، بالإضافة إلى وجود هوة واسعة بين التنظيم النقابي والطبقة العاملة بسبب عدم قدرة النقابات على الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم المكتسبة، تحت عنوان التضاركية مع الحكومة، وأن النقابات والحكومة فريق عمل واحد، وادعاءً أن الحكومة تلبى وتستجيب لكل ما تطرحه النقابات من مطالب عمالية، بينما الحكومة في الحقيقة تشن هجومها الواسع على مكاسب العمال وحقوقهم، وآخرها الموقف من تثبيت عشرات الآلاف من العمال المؤقتين، والشروط التعجيزية التي وضعتها الحكومة على تثبيتهم.

إن وجود الكثير من المطالب العمالية، التي يعكسها النقابيون في المؤتمرات، وتكرار هذه المطالب كل عام وعدم تحقيقها، يجعل العمل النقابي القاعدي ضعباً خاصاً وأن الوضع الميشي العمالي الذي يتدهور باستمرار بسبب ضعف الأجور وغلاء الأسعار، يجعل الثقة مهزوزة إلى حد بعيد بما تطرحه النقابات من وعود في تحقيق المطالب العمالية التي تزداد يوماً بعد يوم.

السؤال المهم الآن: ما هي الخطوات العملية التي ستقوم بها النقابات لتجاوز أزمة عملها مع القواعد العمالية في القطاعين العام والخاص، ولكل من القطاعين خصوصيته؟

إلى الآن النقابات لم تتوصل إلى أفكار متبلورة وواضحة ومحددة في آليات العمل المفترض إتباعها للوصول إلى القواعد العمالية، هل سيتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة كما هو جار الآن؟ هل بالاتفاق مع أرباب العمل ليسمحوا لهم بالاتصال مع العمال مباشرة لجذبهم للنقابات؟ هل من خلال التوجه المباشر إلى الطبقة العاملة ووضع الأمور أمامها كما هي وتحفيزها للدفاع عن حقوقها مستخدمةً كل الوسائل بما فيها حق الإضراب؟

إن كل طريقة من الطرق التي ذكرناها لها آليتها وأدواتها الخاصة، وقد جربت النقابات في عملها الحوار مع الحكومة والحوار مع أرباب العمل، وكانت النتائج المزيد من الفراق بين القواعد النقابية والحركة العمالية.

إن تجربة الحركة النقابية السورية منذ تأسيسها وإلى مرحلة الستينات تدل على صحة ونجاعة الخيار الثالث، حيث كان الالتحام حقيقياً بين القيادات النقابية والقواعد العمالية، وكانت استجابة الحركة العمالية كبيرة لتوجهات القيادة النقابية لأن الطبقة العمالية اختبرت قياداتها عبر المعارك التي كانت تخوضها النقابات والعمال معاً، دفاعاً عن حقوقهم ومكاسبهم، وهذا ما جعل للحركة النقابية والطبقة العاملة وزناً في الحياة السياسية والاقتصادية، ويحسب لموقفها ألف حساب.

إن المطلوب لكي تتجح الجهود التي تبذل الآن من أجل تحسين العمل النقابي القاعدي، العودة إلى القواعد العمالية من خلال إعادة الاعتبار للهيئة العامة في كل معمل ومنشأة عمالية، وأن تكون صلاحياتها واسعة بالمرابعة والإقرار في كل ما يتعلق بالعمل النقابي، وطرق الدفاع عن حقوقهم وسحب الثقة من الهيئات القيادية في حال عدم صلاحيتهم في الدفاع عن العمال وحقوقهم، وبهذا نكون قد خطونا الخطوة الأولى باتجاه التلاحم الكفاحي بين القيادة والقاعدة من أجل الدفاع عن الاقتصاد الوطني ضد الفساد وتخريب القطاع العام، وضد الاستغلال والإذلال الذي يمارسه أرباب العمل ضد العمال.

مازال سيف التسريح مسلطاً على رقاب العمال الموسمين



كان الاتحاد العام للعمال قد رفع كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء فيها: «السيد رئيس مجلس الوزراء، تحية عربية: لقد تفضلتم أثناء حضوركم أعمال المجلس العام وأثناء عرض مشكلة عمال فرع المنطقة الساحلية للغاز في بانياس، بالموافقة على دراسة موضوع إنهاء عقود العمال المذكورين وعددهم ١٨ عاملاً يعملون بصفة موسمين على أعمال ذات طبيعة دائمة، واستمروا في عملهم أكثر من سبع سنوات، وأصبحت لديهم الخبرة والكفاءة والمهارة اللازمة، كما أن طبيعة العمل في الفرع بحاجة إلى استمرار خدماتهم، علماً أن قرار إنهاء تعاقدهم ليس ناجماً عن مقتضيات العمل، لأنه تم فوراً وبعد إنهاء عقودهم تشغيل عدد يزيد عن عددهم وبديلاً عنهم. يأمل الاتحاد العام لنقابات العمال من السيد رئيس مجلس الوزراء التفضل مشكوراً بالإطلاع والتكرم بالموافقة على إعادة العمال المذكورين إلى عملهم وتنظيم عقود عمل سنوية مؤقتة لاستخدامهم».

إن «قاسيون» إذ وقفت دائماً إلى جانب العمال الموسمين والمؤقتين وحقهم في التثبيت ضماناً لأمنهم واستقرارهم وحفظاً لكرامتهم، تهيب بنقابة عمال النفط في طرطوس واتحاد عمال طرطوس العمل على إعادتهم إلى عملهم السابق، علماً أن معمل غاز بانياس بحاجة إلى خبراتهم، ولا صحة للحجج التي يستند إليها المدير العام في تسريحهم، وكان الأجدر بالمدير العام عوضاً عن ملاحقة لقمة عيش العمال وقطعها، ملاحقة أوجه الفساد المنتشر في المعمل والتي يعرفها كل العاملين هناك، بدءاً من متعهد وحدة التعبئة الذي يدفع مبلغ ١٠٠٠٠٠ ل.س كل شهر، لقاء إنقاص وزن اسطوانات الغاز المضغوطة وجعلها ١٢ كغ بدلاً من ١٨ كغ، وبيع الفرق بالسوق السوداء، مروراً بالسيارة التي مقرر حملتها بالسجلات مائة اسطوانة، بينما تبعاً للسيارة بمائة وخمسين أسطوانة عملياً وتبقى في السجلات مائة أسطوانة، ويتكرر الأمر ثلاث مرات يومياً، إضافة إلى الكثير من الأمور المريبة التي وردتنا شكاوى حولها .

في المجلس العام لاتحاد عمال دمشق:

القطاع الزراعي والصناعي يجب أن يكون ضمن الأولويات

أكد **جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق** أهمية العمل في تطوير الواقع التنظيمي النقابي وخروج الاجتماعات النقابية على مختلف مستوياتها من النمطية والرتابية، موضحاً أن الجولات الميدانية التنظيمية التي يقوم بها المكتب التنفيذي للاتحاد على مكاتب النقابات للوقوف على واقع العمل في مختلف الإدارات بما يليي طموحات وآمال الطبقة العاملة.

وأكد رئيس اتحاد عمال دمشق ضرورة مواصلة الجهود من المكاتب النقابية لتنسيب أكبر عدد من عمال القطاع الخاص للنقابات كأحد أهم أهداف الدورة النقابية الخامسة والعشرين، والتي يجب أن تكون بنداً أساسياً من بنود اجتماعات مكاتب النقابات. وفي مجال الخطط و الخدمات الاجتماعية في الاتحاد أكد رئيس اتحاد عمال دمشق على أن توظيف أموال صندوق الأنشطة والخدمات الذي أنشأه اتحاد عمال دمشق سينعكس خدمات نوعية على كل العمال.

ثم قدم أعضاء المجلس مجموعة من المداخلات المهمة فأكد **علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط** على ضرورة الاحتفاظ بالعمال الفنيين في قطاع النفط لما يمثلونه من ثروة حقيقية من حيث الخبرة العالية التي يمتلكونها خاصة وأن الدولة أنفقت ملايين الدولارات على تدريبهم، مؤكداً عدم الاستغناء عن أي عامل الذين تنتظرهم الدول الأخرى وخاصة دول الخليج، وشدد المرعي على الاهتمام بقضية تسريب عمال الغاز، وعلى أهمية التعاقد المستمر مع عمال الغاز الفنيين و الموسمين وعدم تبديلهم كل ثلاثة أشهر نتيجة خبراتهم واكتسابهم شروط الأمن الصناعي وحفاظهم على أمن المنشأة والمادة بخبرتهم الوطنية الخاصة، ثم طالب المرعي الحكومة بتنفيذ الوعد التي قطعتة على نفسها، بزيادة الأجور والرواتب التي ١٠٠٪ خلال الخطة الخمسية العاشرة منوها أن الحكومة توزع الزيادات بعد سنتين من إقرارها مستغنياً من توزيع ما قرر في العام ٢٠٠٨ في نهايات ٢٠١٠ وقال المرعي في نهاية مداخلته على الحكومة إما أن لا تصرح أو تنفذ القرارات التي تقرها رئاسة مجلس الوزراء.

عبد العليم بكور أمين الشؤون الاقتصادية في اتحاد عمال دمشق أكد أنه ومنذ أربعة أيام على وجه التحديد قدمت وزيرة العمل الشكر للاتحاد العام على تجاوبه في إقرار قانون العمل، وأعربت عن امتنانها ونشوتها بالانتصار بهذه المعركة، وصرحت بان المعركة القادمة ستكون بإقرار قانون التأمينات الاجتماعية استنادا للدراسة الاكتوارية التي تم إجراؤها في العام الماضي، ومن هذا المنطلق نقول بان الدراسة الاكتوارية ليست قانونا لا يأتيه باطل

لماذا هذا القرار يا رئاسة مجلس الوزراء؟!

بموجب قرار صادر عن رئاسة مجلس الوزراء تم تحديد سقف لاصلاح الآليات الثقيلة ما يزيد وزنها عن ٣ طن بمبلغ مقطوع لا يتجاوز الـ ١٠٠٠٠٠ ليرة سورية لا غير.. فماداً يعني مثل هذا القرار في مؤسسة مثل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب؟

الوقائع تقول إن متوسط مدة وضع هذه الآليات في الخدمة في المؤسسة المذكورة تتجاوز ٣٠ عاماً، وهذا يعني أنها معرضة للأعطال كما إن الصيانة الروتينية التي لابد منها (تبديل العجلات مثلاً) يكلف مثل هذا المبلغ، ناهيك عن غلاء أثمان قطع التبديل المعرضة للاهتلاك بحكم التقادم، وهذا يعني من الناحية العملية إخراج هذه السيارات من الخدمة، وهو ما تم فعلاً، حيث هناك خمس شاحنات متوقفة حتى الآن عن العمل والحبل على الجرار، وإذا علمنا إن هذه السيارات توفر للخزينة عشرات آلاف الليرات السورية، ويعمل عليها عشرات العمال، وأن المؤسسة ستضطر لاحقاً بحكم طبيعة عملها إلى استئجار مثل هذه الشاحنات من القطاع الخاص، فيمكننا القول إن هذا القرار مثله مثل الكثير غيره هدفه تكبيل مؤسسات القطاع العام وتخسير قطاع الدولة وتسريع عماله بهدف تصفية البقية الباقية منه والإجهاز عليه، وإذا كان جهابذة رئاسة مجلس الوزراء ينوون تخفيف الهدر فعلاً كان من الأولى تجديد أسطول النقل أولاً، ومن ثم وضع أناس يتمتعون بنظافة اليد والضمير في لجان المشتريات ومراقبة العمل.

من بين يديه ولا من خلفه لأنها تبقى في حيز الدراسة النظرية القابلة للخطأ والصواب، وحتى لا أعمال مع الموضوع بازدواجية أقول أن قانون التأمينات الاجتماعية يوجد فيه بعض المواد التي تحتاج التغيير وكان القانون جيد ويلب احتياجات وتطلعات العمال ولايد لي من أن أبادل الوزارة الشكر فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان وبما إننا انتهجنا أسلوب الحوار البناء لتحقيق كافة مطالبنا النقابية ونتيجة تصريحات قادتنا النقابيين إننا لسنا على عداء مع أي وزير في الحكومة، ولكننا لسنا في معركة والأصل أن نكون في جانب واحد ولنسنا في ملعب كرة قدم لنتقاذف الكرات، ولايد لنا في منظمنا النقابية من وقفة حق لله وللوطن وللتاريخ في الوقوف بوجه نصف قانون التأمينات والاكتفاء بمناقشة وتعديل بعض المواد ومن هنا أتساءل هل حكومتنا قاصرة عن تامين وتسهيلات وخبرات وإعطاء الجذب للمستثمرين وصولا للتنمية المشودة إلا عن طريق المساس بحقوق الطبقة العاملة واستبدال كافة القوانين التي تعتبر مكتسبات عمالية بقوانين قد تكون جائرة بحق هذه الطبقة التي قدمت الغالي والرخيص في سبيل عزة الوطن وكرامته.

أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية أكد على ضرورة دعم الصناعة الوطنية لما لها من أهمية على المنتج الوطني، وتدعيم ومساندة الشركات الرابجة، وإفساح المجال أمامها لتكون المنافسة شريفة ومتكافئة بين القطاعين العام والخاص، من خلال منح شركات القطاع العام التسهيلات

اللازمة لتطور وتزيد من إنتاجيتها بما يضمن عدالة هذه المنافسة .

غسان سوطري رئيس نقابة الصناعات الكيماوية قام بتقديم عرض لنتائج الجولة التي قام بها مكتب النقابة خلال الأسبوع الماضي على شركات ومعامل القطاع الخاص والتي توجت بتسيب ٢٢٠ عاملاً إلى صفوف النقابة، وأكد سوطري على ضرورة تحقيق العدالة بين المواطنين عند وضع جباية الضرائب على الخدمات بحيث يتم تقسيم مناطق السكن بشكل عادل، وأهم ما تطرق إليه سوطري ونبه من خطورته إيقاف لجان قضايا التسريح بموجب قانون العمل الجديد دون أن يرافق ذلك أي تفعيل للمحاكم العمالية، وهذا ما سيترك بدوره فراغا تشريعيا كبيرا قد يسبب الكثير من المشاكل غير المتوقعة .

صالح منصور رئيس نقابة الغزل والنسيج طالب بضرورة القيام بندوة نوعية حول موضوع قانون العمل الجديد لنشر الوعي بين العمال وزيادة معارفهم قانونياً، والتعريف ببنوده ومواده من أجل تسهيل العمل في اللجان النقابية. وأشار إلى التحسن والخطوات الملحوظة التي شهدتها شركات الغزل في الآونة الأخيرة، والتي تكلفت ببيع جميع المخزون وتوجه الأسواق العالمية نحو القطن السوري، فما بيع خلال الثلاثة أشهر الماضية من هذا العام يساوي مابيع خلال العام الفائت بأكمله، مؤكداً على الحفاظ على هذه السوية.



بشير حلبوني رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات أكد على ضرورة إنهاء دراسة الاعتراضات في موضوع السكن العمالي مشيرا الى أن قانون الاتصالات الذي يناقش في مجلس الشعب هو حاجة ملحة حيث سيبقي قطاع الاتصالات محصورا في ملكيته للدولة وسيكون هناك تحرير بالعمل من خلال المشغلين .

وحيد منصور رئيس نقابة عمال التنمية الزراعية أشار في مداخلته إلى غياب دعم فعلي للقطاع الزراعي والصناعي مؤكداً على ضرورة إيجاد آليات مباشرة لتدعيم كلا القطاعين، ونوه على ضرورة تثبيت جميع العمال المؤقتين الذين ينتظرهم مستقبل قائم .

أسعد حميدان رئيس نقابة عمال الطباعة والإعلام أكد على ضرورة إيجاد حل جذري لعمال المطابع الذين يعملون منذ أعوام طويلة وفق نظام الفاتورة، رغم المطالبات المتكررة من النقابة بوضع حل نهائي لمشكلتهم، وخاصة من ناحية تثبيتهم ومنحهم كافة الحقوق والمزايا التي يستحقونها نتيجة طبيعة عملهم وتعرضهم للكثير من المخاطر .

ناصر مفعلاني رئيس نقابة عمال الحمل والعتالة عرض لمشكلة العقد الذي نفذه عمال الحمل والعتالة مع مؤسسة الأعلاف في السويداء حيث وبعد الانتهاء من تنفيذ العقد في العام الماضي تفاجأ العمال ومكتب النقابة بفرض غرامات كبيرة ودون أي علم مسبق للمكتب مما وضع الجميع في موقف لا يسد عليه.

وزارة الصناعة تهدد العمال الموسمين والمؤقتين بالبطالة.. أين ربط الأقوال بالأفعال يا سيادة الوزير؟



وجهت وزارة الصناعة كتاباً غريباً عجيباً إلى جميع الشركات والمؤسسات التابعة لها تحت الرقم ت.ع ٥٨/ تاريخ ٢٥/٥/٢٠١٠ تقدمه للقراء كما ورد حرفياً.. ثم نعلق عليه..

يقول القرار: «من وزارة الصناعة إلى جميع الشركات التابعة، ربطاً توجيه السيد وزير الصناعة بالمجلس الاستثنائي بتاريخ ٢/٥/٢٠١٠ المرقق بكتاب وزارة الصناعة رقم ١٧٦٣/ص٤٢/١٠ تاريخ ١٨/٥/٢٠١٠ المتضمن وجوب التخلص من العمالة الموسمية والمؤقتة وعدم التوظيف بأي شكل منها إلا على خطوط الإنتاج وبموافقة السيد الوزير، ويجب أن يتم الفصل في كل نهاية عقد سنوي حتى لا يتم التثبيت. للاطلاع والتقيد بمضمونه».

نعم، هكذا وبكل بساطة، تصدر وزارة الصناعة قرارها بعدم تجديد أي عقد موسمي أو مؤقت، بالإضافة إلى وعيدها باعتماد حالة الفصل عند نهاية كل عقد سنوي حتى تنقذ نفسها من ورطة التثبيت، تقوم بكل ذلك، دون النظر إلى النتائج الوخيمة التي ستقع على رأس هؤلاء العمال الذين بذلوا وآباؤهم كل ما عندهم في خدمة هذه الصناعة، لتكون مكافأتهم بعد كل ما قدموه من جهد الفصل (والتقليل) والانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل ..

إن أكثر ما يثير الاستغراب أن الوزارة لم تلتفت أبداً لمعاني مثل هذه القرارات على المستوى القريب والمتوسط، خاصة وأن هناك شركات ومعامل تضم الآلاف من العمالة المؤقتة، فالمؤسسة العامة النسيجية مثلاً، والتي كانت من أوائل الشركات التي استلمت القرار السيئ بكل ما للكلمة من معنى، لديها من العمالة المؤقتة ما يقارب ٦٠٠٠/ عامل، معظمهم قضاو في هذه الشركة أكثر من خمسة عشر عاماً، ويعتبرون من أهم الأيدي العاملة في سورية كونهم يمتازون بالخبرة والتجربة نتيجة عملهم الطويل في مجال هذه الصناعة العريقة.. كما لم تلتفت الوزارة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الوطنية، المتوسطة والبعيدة التي ستؤدي إليها مثل هذه القرارات..

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه بقوة: إلى أين يسير ربابنة الاقتصاد بالاقتصاد الوطني؟ هل من المعقول الاستغناء عن هذه الخبرات بهذه البساطة؟ وأين هي الوعود التي أطلقها رئيس الحكومة في قضية تثبيت العمال المؤقتين؟ وأين ربط الأقوال بالأفعال؟ يبدو أن من قال: «حبل الكذب قصير» كان بعيد النظر ويستحق جائزة!!

أخيراً.. إذا كان هذا حال العمال في القطاع العام، فكيف سيكون حال العمال في ظل قانون العمل الجديد؟؟

لماذا تروج وزيرة العمل لـ«نجاحات» المؤسسات الأهلية؟



نجوان عيسى

«أثبتت التجارب العملية أفضلية إدارة المؤسسات الأهلية للمشروعات والمعاهد أكثر من الجهات الحكومية»، هذا هو التصريح الذي تناقلته الصحف المحلية منسوباً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وكانت مناسبة إطلاقه، حفل تكريم بعض الطلاب المتميزين في معهدي الشلل الدماغي للصغار والكبار بمناسبة انتهاء العام الدراسي. وليس خافياً على أحد ما يحمله تصريح كهذا من ثمين للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الأهلية، التي قد تكون فعلاً أكثر مرونة من الجهات الحكومية في ممارسة الأعمال الخيرية، وتقديم الدعم الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة وسواهم.. ولكن ليس خافياً أيضاً، ما قد يحمله هذا التصريح من توصيف دقيق لواقع الحال، ولكن أي واقع، وأية حال؟ لم يحدد التصريح المذكور المشاريع والمعاهد المنية، وبالأستناد إلى السياق والمناسبة التي أطلق فيها، نقول إن المشاريع والمعاهد المقصودة، هي تلك المتصلة بالتعليم والتنمية والرعاية الاجتماعية. ونقول هنا، إن الجهات الحكومية التي تمتلك السلطة والقدرة والكفاءات، والتي تقوم على إدارة مقدرات البلاد، والتي تعتمد على خزينة الدولة التي تجبى الضرائب إليها في تمويل «مشاريعها ومعاهدها»، أكثر قدرة «نظرياً» على إدارة هذه المشاريع والمعاهد فيما لو أريد لها ذلك، ويبقى للمؤسسات الأهلية دورها الخلاق في العمل الخيري الاجتماعي المباشر بين الناس بفضل مرونتها واستقلاليتها المفترضة.

هذا على المستوى النظري، أما على أرض الواقع في سورية، فمن الممكن أن تسجل المؤسسات الأهلية نجاحات لا يمكن للجهات الحكومية السورية أن تضاهيها في ظل الفشل المتواصل في إدارة المشاريع التعليمية والتنمية والاقتصادية المفتعل والمنهجم...، وعليه فإن إضافة كلمة «السورية» الى التصريح، لتصبح العبارة «الجهات الحكومية السورية» يجعل القول أكثر تحديداً ووضوحاً، يضيفي عليه درجة من الصحة لا يمكن إنكارها، كما أنه يبرر ما يحمله هذا التصريح في طياته، من إقرار بعجز الحكومة السورية وفشلها في الإدارة وتحقيق الإنجازات.

وهكذا فإنه إذا كانت نتيجة كتلك التي قررها تصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، يجب أن تدفع الحكومة إلى تقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي لمؤسسات العمل الأهلي، فإنها قبل ذلك يجب أن تدفع الحكومة إلى إعادة النظر في برامجها ومشاريعها، وفي أسلوب إدارة وتنفيذ هذه المشاريع، لأن الاكتفاء بالوصول إلى النتائج وإعلانها في المناسبات المختلفة، دون العمل على تحليلها وفهم أسبابها، لن يفضي إلا إلى المزيد من التراجع في دور الجهات الحكومية وقدرتها على العمل والإنجاز.

إن الاعتراف المتكرر بالإخفاق، بمناسبة ودون مناسبة، دون العمل الجاد على فهم أسبابه، ومن ثم البحث عن حلول لتجاوزه، يفضي إلى تكريس الفشل الحكومي بوصفه واقعاً لا مجال لتجاوزه، ويصب في خانة تكريس عدم قدرة الجهات الحكومية على تحقيق الإنجازات، ومن ثم البحث عن بدائل للجهات الحكومية عبر الخصخصة والاستمرار في إضعاف دور الدولة. بدل البحث عن بدائل لنهد الأسلوب الفاشل في إداراتها.

مواسم حصاد الخيبة..

فلاحو الغاب يدفعون ثمن إهمال الزراعة وتشجيع المستثمرين

◀ يامن طوبر

حال معيشتنا من سييء إلى أسوأ، وحال اقتصادنا من تراجع إلى آخر، الأرقام فقط هي التي نتحدث ليصمت معها، أو يتواری بعض الإعلام الذي رمى وراء ظهره مصلحة المجتمع وراح يمسح جوخ أولياء النعمة، خلف ظله..

فالفريق الاقتصادي حرر الحكومة من كل التزام تجاه الشرائح الاجتماعية الكادحة، وتجاه الفقراء المسحوقين تحت عجالات قاطرات الانفتاح، وتملص من مسؤولياته الاجتماعية عبر تغيير المعادلات وجرف خيرات البلاد إلى حضن الأقوياء من كبار لصوص النهار الذين تحميمهم قوانين موجة الليبرالية المتأخرة التي جرفت أحلام الناس ومكاسبهم المتراكمة عبر السنين..

جولات وجولات لهذا الوزير أو ذاك، يلقي كل منهم فيها المحاضرات، حتى حار الناس من يرسم مستقبل البلاد أحجار «الودع» وعرفاته أم الفريق الاقتصادي؟ وما الفرق بينهما؟! فزيادة ثروة الأثرياء هي مقياس النمو عند الأوصياء على اقتصادنا، ومؤشر رفاهية الفقراء قدرتهم على اقتناء موبایل أو ثلاجة..أرقام تنثر كحبات الرز فتغدو أفراحنا مآتم تتجسد في اللحظة التي يتركنا المحاضر ويختفي وراء البلور المعتم..!

إن أهم الأرقام التي سقطت قبل تدوينها رسمياً في سجل التنجيم هو رقم ٥ ملايين طن لإنتاج القمح المتوقع لهذا الموسم حسب نشرة فريق العُرفات، ولكن إلى حين، أي حتى لحظة حساب «الغلة بالسلة»..وكم كنا نتمنى أن تتحقق نبوءات«الودع»، ولكن تؤخذ الدنيا غلابا.. الفلاحون الغلابة صدقوا تحت ضغط الحاجة والرغبة أن نسبة الأضرار في حقولهم لن تتجاوز ٢٤٪ لأن وزير الزراعة رمى أحجاره في حقول القمح لترسم ٨٪ لذلك ضاعف الفلاحون الرقم تحت ضغط الرغبة في البقاء، لكن مع بدء موسم الحصاد لم يعد للأمانى والرغبات من مكان ولا «لأحجار الودع» أيضاً.. مشت الحصادات في حقول القمح.. خرجت الحصادات من الحقول بلا قمح!! و كما مشت مشينا، ورحنا نستطلع آراء المغبونين ونشاركهم الوجع.

شهادات مؤلّة

بعد أن رد التحية بصوت منخفض كإنتاج أرض حنطته، وحبات القمح الضامرة تجمعت على راحة كفه الخشنة، قال: «انظر هذه حنطتنا».. ويشير بيده الأخرى إلى تسعة أكياس من النابيلون مملوءة بالقمح، «إنها حصاد الموسم»..إنه عبد الرزاق سلوم، فلاح من بلدة شطحة المحرومة من مياه الري وحتى الشرب رغم غرق أراضيها الزراعية شتاء.. ويضيف:«زرعت هذا الموسم ٢٥ دونم قمح، ١٦ منها أرضاً خصبة، فأنتجت ٢٩ كيساً وتسعة دونمات أرضاً أقل خصوبة أنتجت ما ترونيه ٩ شوالات تكلفة نقلها إلى الصوامع بعد تجميعها في البيت لأن الأرض ليست قطعة واحدة، ٢٠٠٠ ل.س تجميع، وحوالي ١٠٠٠ ل.س أجور عتالة، يضاف إليها ٣٠٠٠ ل.س نقل إلى الصوامع، يضاف إليها أجور الحصادة ١٢٥٠٠ ل.س.. هذا عدا كلفة الفلاحة والسماد ورش المبيدات الكيماوية. فما الذي يبقى للفلاح؟ الله يساعدنا!! تدهورت حالتنا في السنوات الأخيرة، وعلى هذه الحالة لن أحصل على كلفة الإنتاج».. ثم طالب الحكومة بالمساعدة العاجلة لأن الأمر لا يحتمل التأخير، إذ لديه ١١ ولداً.. يسأل: «من أين سيعيشون؟ وكيف لي أن

مزارع القلمون تمضي

إلى مصرعها



يؤكد معظم الفلاحين والمزارعين في منطقة القلمون أن البحيرات الجوفية الصغيرة الموجودة في هذه المنطقة قد جف معظمها، وكل يوم هناك بستان ييبس ويثر ينضب، وقد تحول عدد متزايد من البساتين المشجرة بالتفاحيات المتنوعة إلى سيقان يابسة لا تنفع إلا حطباً. كل ذلك بسبب السياسات الزراعية الخاطئة والمتراكمة التي أجازت، أو غضت الطرف عن استنزاف المياه الجذودة بصورة جنونية.. ورغم كل ذلك ما يزال هناك من يستطيع اليوم فتح بئر جديد!! كما أن البعض يعتدي على شبكة مياه الشرب لأنقاذ أشجاره من اليباس.. المشكلة كبيرة واستراتيجية، وأصبحت بحاجة إلى خطة وطنية طارئة لأنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن يطيح الجفاف بكل عرق أخضر في ربوع القلمون..

■ ■

نأكله بعدما حرمونا من كل ما يحفظ كرامتنا .. الحكومة تنظر إلى الفلاح نظرة دونية وتعدّه جاهلاً وتنسى أنه هو من يوفر الغذاء لمن يتربعون على كراسي النهب والكذب.. أنا على يقين أن الحكومة تستطيع أن تدعمنّا ولكنها لن تفعل ذلك عن طيب خاطر.. زمن الزراعة والفلاحين وهذا زمن المستثمرين»..

أخصب أراض.. وأضعف إنتاج!

تعد منطقة الغاب من الأراضي الزراعية الخصبة، وأخصب هذه الأراضي تلك الممتدة على طر في نهر العاصي قبل أن تتقطع أوصاله، ويعدم بقرار رسمي، فقد وصل إنتاج الدنم من القمح في العام الفائت إلى نحو ٩٠٠ كغ، بينما إنتاجه في العام الحالي لم يتجاوز ٣٠ كغ بعد أن توالّت المصائب على محصول القمح من صقيع وأمراض فطرية فتكت به.. يقول «علي المحمد» وهو فلاح يملك عشر دونمات، إن الإنتاج الحالي يساوي فقط ثلث إنتاج العام السابق، فقد كان إنتاجه في العام الماضي بالأرض نفسها ٨,٦ طن بينما في هذا الموسم لم يتجاوز ثلاثة أطنان..

بعد ما رصدنا الواقع كما هو يتضح أن الأضرار التي لحقت بمحصول القمح ليست ٨٪ بل ٦٦٪، وقد تصل إلى ٨٠٪ وأكثر.. وفي بعضها الآخر وصل إلى مئة بالمائة لأن بعض الفلاحين قبلوا أراضيهم المزروعة بالقمح منذ أكثر من شهر، وعلى ذلك فإذا كان الإنتاج المتوقع لهذا العام هو ٢,٣ مليون طن كما جاء على لسان المدير العام لمؤسسة وتصنيع الحبوب أمام مؤتمر الحبوب في مدينة الرقة، فان الواقع يدل بشكل تقريبي أن الإنتاج سيكون ١,١ مليون طن فقط، ومع مثل هذا الرقم المحيط يظهر الحد الذي وصلت إليه وزارة الزراعة في تضليلها للقيادة والرأي العام عندما قدمت الإحصائيات الوهمية في محاولة منها لستر عيوب النهج الاقتصادي السائد والسياسة الزراعية، التي أفقدت البلاد أمنها الغذائي، وخلخلت بنية المجتمع إلى الحد الذي يهدد بكوارث غير مسبوقة بل مدمرة..

وإذا علمنا أن الحاجة السنوية للاستهلاك المحلي من القمح تصل إلى ٤ ملايين طن، وفي ظل المؤشرات المحبطة لإنتاج هذا الموسم، سيكون العجز ٢,٩ مليون طن، منها حوالي مليون طن في مستودعات التجار من الأقماح المستوردة التي ستشق طريقها إلى صوامع الحبوب أو التي دخلت الصوامع. وهو ما تمت مناقشته مؤخراً في الاجتماعات التي دعت إليها الروابط الفلاحية، حيث خصص الجزء الأكبر منها لوضع الحلول التي تكفل عدم وصول تلك الأقماح إلى مكاتب تسويق الحبوب، ولكن سبق لوزير الزراعة أن أكد في ٤/١٥ / ٢٠١٠ من مدينة السقيلية أنه يصعب تمييز القمح المستورد عن القمح السوري، ما فهم في حينه على أن ذلك كرت عبور يشجع التجار المستوردين للقمح على المضي في تدليسهم وجني الأرباح الفاحشة على حساب الوطن ومواطنيه.

كثيرة هي الأسئلة وإشارات الاستفهام المتزامنة لتحظى بالوصول إلى حيث تلقى العناية، ولكن أبرزها ضرورة التعويض على الفلاحين، لأن التعويض اكتسب صفة الضرورة الملحة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة التي أرهقت الوطن ومواطنيه .

■ ■

حشد من الغاضبين

حشد من الفلاحين الذين تحلقوا حولنا في الأراضي الزراعية التابعة لبلدة شطحة راحوا يصرخون هازئين: «الموسم ولا أحلى من هيك!!»، أحدهم: «بكرة الدولة بتعوض على الفلاحين ضعف ماخسروه».. يتدخل بعض الفلاحين متحدثين بتشنج وبوجوه مغتالة وأصوات حادة وساخرة: «روح إلى حكومتك وقول لها الفلاحين ماتوا من الجوع...». ولم تهدأ أعصابهم إلا بعد أن أخبرناهم أننا لسنا صحيفة حكومية، فاستأنفوا الحديث بعد بضع شتاتم...أصوات تعلو وأخرى تتلاشى، وكل منها يوافق الآخر بان إنتاج الدونم الواحد يتراوح بين ٥٠-١٧٥ كغ، وقد ذكروا أن بعض هذه الأراضي تستهلك من بذار القمح ٤٠كغ، ويبقى للفلاح ١٠ كغ، والكثير منهم ندم على حصاد أرضه ووقع بمشكلة تسديد أجرة الحصادة .

بعض أصحاب الحصادات رفض الحديث معنا وأشاح بوجهه بعيداً عنا كي لا يظهر وجهه في الصورة التي لم نكن نسعى إليها، ولم نكن لنعلم سر هذا التصرف لولا أن أحدهم أخبرنا أن ذلك يعود إلى خوفه من الضريبة على حصادته التي يبدو أنها غير مسجلة رسمياً، وأخبرنا أن أجور الدونم الواحد لهذا العام تتراوح بين ٣٠٠-٧٥٠ ل.س حسب رغبة الفلاح فيما إذا أراد الحصول على التين أم لا، بينما في العام الماضي، كانت الأجور تصل إلى ١١٠٠ ل.س في بعض الأحيان وذلك حسب اضطرار الفلاح ومدى توافر الحصادات، إلا انه من الواضح في هذا الموسم أن الأسعار انخفضت مع تدني إنتاج القمح والتي ربما تصل في حدها الأعلى ٤٠٠ ل.س نظراً لعزوف بعض الفلاحين عن حصاد حقولهم بعدما رأوا حصيلة إنتاج جيرانهم من القمح، والتي لم تتجاوز ٥٠ كغ للدونم الواحد .

أحد الفلاحين تكلم بصوته الجبلي الهادر وحركات يديه الحادة تشبه مناجل الحصاد وتفصح عما لحق بالفلاحين من ضيم وقهر واحتقان:«الحرامية..أولاد الحرام لم يبقوا لنا ما

هل الطريق إلى صوامع الحبوب سالكة للفسادين؟!



مسؤولية ذلك.. وقد تابع مراسل قاسيون في الرقة محمد الفياض ذلك ورصده، وبدا أن السيد محافظ الرقة وبعض الشرفاء اهتموا بالأمر، حيث قام المحافظ بتوجيه مديرية الزراعة وبالتعميم إلى الوحدات الإرشادية وصوامع الحبوب بعدم استلام حبوب مهرية وغير محلية تحت طائلة المسؤولية . لكن العديد من التجار بقدره الفاسدين حصلوا على شهادات منشأ ووردوا أقماحاً مهرية، وأغلبها تركية مخلوطة مع قليل من الأقماح السورية، لكن كشف ذلك سهل في مخابر الاستلام، وفعلاً سجل الشرفاء مخالفات أحيلت إلى المحافظ

والتموين، فصدورت الأقماح مع الشاحنات، وأحيل مرتكبوها إلى الجهات المختصة رغم أنهم حاولوا النجاة بفعليتهم عبر الاستجداء بمسؤولين رفيعي المستوى.!

وفي دير الزور يتشابه الوضع في محاولات الفاسدين والتجار ادخال أقماح مهرية وسيئة إلى الصوامع، وما يثير التساؤل أن كميات القمح الموردة والمعلنة إلى الآن لا تتناسب مع حجم الإنتاج وفقاً لواقع المحصول، فهي أكبر بكثير، فمن أين جاءت هذه الكميات؟ وقد أوقف رئيس إحدى الجمعيات وأحيل إلى القضاء العسكري لمنحه شهادة منشأ تم التوريد بموجبها كميات



من القمح من غير منطقة جمعيته في قضية لم تتضح ملابساتها . ويحاول بعض المسؤولين تبرير دخول الأقماح التركية المهرية بأنها تشبه كثيراً الأقماح السورية، ويصعب تمييزها علماً أنَّ ذلك سهل جداً مخبرياً لأن هذه الأقماح فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري، وننوه هنا أن بعض الفلاحين يضطرون لبيع محصولهم للتجار لحاجتهم الماسة للسيولة النقدية لشراء حاجاتهم اليومية بدل الانتظار الطويل لصرف قيمةمحاصيلهمواستلامها ..

■ **مراسلو قاسيون**

مواطن طرطوسي يرد في قضية «الصفصافة»..

تـ وكيف يتم التصرف بثبوتيات الشراء العدلية المنسجمة مع الصحائف العقارية الأساسية؟

ثـ وما سبب تعطيل كل من المادة رقم ١/ / استصلاح الأمرة بالعودة إلى شيوع الملكية، وآخر الفقرة /آ/ بالمادة ٧/ / تجميل المبعة بموجبها أُمال التجميل عن مباني القرية، والقرار الوزارة رقم ١٣/ و تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ وإلغاء قرار النفع العام من أعمال التجميل، والفقرة /ب/ من المادة ٧/ / تجميل الأمرة بالإعلان عن فتح باب الاعتراض.

أما إذا اعتبر القاضي العقاري أن قرار وزيره بالإلغاء غير نافذ أو أنه للتوقف لا للإلغاء يكون استئناف عملها المفترض بقرار وزاري يصدره الوزير المختص إعمالاً لأحكام المادة رقم ١٢/ / تجميل.

أما أن يصبح صاحب الاقتراح (إن كان للاقتراح من سبب) وهو المدير العام بمقتضى المادة (٢/ب) هو صاحب الحق بالقرار المقتصر على السيد الوزير وحده، فإنه يشكل مصادرة لصلاحيات وزيره وإساءة استعمال سلطة.

وعن الزعم غي البند (٨/آ) بكتاب القاضي العقاري ومديره بإيقاف أعمال التجميل إلى أن تنتهي أعمال الاستصلاح:

هذا القول ومن اثنين حقوقيين أحدهما قاضي عقاري يدل على جهل مطبق للقانون وللقرار الوزاري المنفذ لذات القانون أيضاً.. لأن القرار لا ينص على توقيف أعمال اللجنة بل نطق بإلغائها.

ولأن ما يطبق على منطقة الاستصلاح بعودة المجلمل إلى شيوع الملكية المادة ١/ / من القانون ٣/ / لعام ١٩٨٤ لا يطبق على منطقة العمران المبعدة أعمال التجميل عنها (المادة ١/ / وآخر الفقرة /آ/ من المادة ٧/ / تجميل).

وعن القول في البند (٩/آ) من كتاب القاضي العقاري وزميله عن الحقوق التي لا تسقط بالنقادم:

فالحقوق تجميلاً التي لا تسقط بالنقادم هي الناتجة عن تطبيق صيغة الفقرة /ب/ من المادة ٧/ / تجميل بإعلان للاعتراض، وليست الإجراءات التي تم تقويت حق الاعتراض عليها وخاصة منطقة العمران التي لم تدخلها اللجنة بعد .

■ ■

العقارات المبنية، وفي المادة ٧/ / بآخر الفقرة /آ/ أبعد أعمالها عن مباني القرية، وبذلك فإن لجنة التجميل خالفت النص المانع من تجميل العقارات، فأدخلت اتساع حزام مباني الدولة المبني ضمن منطقة العمران بأعمالها ومنها العقار رقم ٦٣٧/ المبني والمتاخم لأبنية الدولة.

أما حسب قانون الاستصلاح، فالقانون المذكور رقم ٣/ / لعام ١٩٨٤ في المادة رقم ١/ / جعل الملكية المشمولة بأحكامه على الشيوخ بدءاً من قرار وزير الزراعة.

وقرار وزير الري الصادر برقم ٣٤١/س تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢ بموجبه والمجمل يعاد إلى الشيوخ، والشائع يبقى على شيوعه إلى أن تدمج الفضلات الميتة بجوارها السليمة (من الإنشاءات) وتنزل مساحات إنشاءات السواقى والأحواض والنواظم والأبنية وطرق التخدم من المساحة العامة للمشروع لتبقى المساحة المستصلحة الصافية، وتوزع على أصحاب الاستحقاق وفق المادة ٨/ / من القانون ٣/ / لعام ١٩٨٤ ،

وعن المادة ١٤٥/ / بقانون أصول المحاكمات المدنية لجهة عدم الاعتراض على القرارات المذكورة: ننوه هنا أن القرارات مرحلية، والمحاكم المدنية ليست محاكم استثنائية، فالمحاكم الاستثنائية نظامها خاص، ولجنة التاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ خالفت قراءة العين ومعرفة الجميع مسبقاً للقانون حتى بتزيورها المؤسف لذات القانون من نصوص فيه، ومخالفة النظام العام لا يسقط بالنقادم والدفع به أبدي ولو كره المخطئون.

وإذا افترضنا أن أعمال اللجنة صحيحة (وهي غير ذلك) نسأل:

أـ ما المستند في تهريب حق المشتري من الإصلاح الزراعي رجب محمود عطية في العقار ١٣٥/ / لابن عضو اللجنة محمود ذاته ولأولاد خالته؟

وما السبب في إعادة حقة إليه إذا كانت إجراءات التجميل صحيحة؟

وما مصير حصة الإصلاح الزراعي بالعقار ٦٣٧/ .

بـ وما مصير المعاملات غير المبحوثة لأمثال المرحوم يوسف محمد ظماطي في العديد من العقارات.

قاضي التجميل وأعطى كل منهم حقه في ضوء ما تقدم به من مستندات واكتسبت القرارات الصادرة بخصوصها صفتها القطعية، واقتُرنت بالتنفيذ فأصبحت بذلك واقعة تحت حكم المادة ١٤٥/ / من قانون أصول المحاكمات التي أجازت للمتخاصمين التقاضي أمام غير المرجع القضائي المختص إذا لم يدفع أي من الخصوم بعدم الاختصاص.

تعقيب المحرر

نشكر السيد محمود مصطفى ديب على هذا الرد ونئين الآتي:
ما بين القرار الوزاري المنفذ للقانون وقرارقاضيهِ العقاري، نجد أن قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ١٣/ و تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ألغى لجنة التجميل في الصفصافة، فتحول قاضي التجميل فيها إلى قاضي عقاري بطرطوس، وقرار القاضي نفسه بطرطوس صدر برقم ١/ / تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ على أنه قرار لجنة تجميل بالصفصافة ذاتها.. وبذلك فإن لجنة التجميل خالفت النص المانع من تجميل العقارات، فأدخلت اتساع حزام مباني الدولة المبني ضمن منطقة العمران بأعمالها ومنها العقار رقم ٦٣٧/ المبني والمتاخم لأبنية الدولة بالعقار ٦٣٨/ / على الرغم من الثبوتيات العدلية المنظمة وفق صحيفة العقار الأساسية والمحفوظة لدينا بالإقرار على حصة مغارسة الربع، وبمضمون عقد الشراء لثلاثة أرباعه المتبقية والمحفوظ بملف ذات العقار، الذي يؤكد أن إجراءات التجميل غير مكتملة، والعقار لم تدخله لجنة التجميل حتى الآن والتجميل ألغى، لذلك فإن الإدعاء بسابق دفاعي قضائياً عن التجميل يفتقر للدليل، كما أن الادعاء في بخسارة مقدم الملف لأكثر من خمسين دعوى قضائية دون إثبات، وكذلك في إعطاء اللجنة كامل الحقوق، بينما العكس ثابت فيما سبق، كما أن العقار ٦٣٧/ / لم يكن سنة ١٩٧٤ ضمن منطقة العمران، وهذا يخالف رخص البناء الممنوحة ضمنه وحوله، فضلاً عن أن العقارات المبنية التي لم تدخلها اللجنة حتى الآن يخرجها التنظيم اللاحق من الشمول السابق بالتجميل.
فالمرسوم التشريعي رقم ١٦٦/ / لعام ١٩٧٦ في المادة رقم ١/ /، لم يكلف لجنة التجميل بتجميل

الذي «فرمل» أعمال التسجيل العقاري منذ العام ١٩٥٨ .

وكنا نتمنى على الصحفي المتحمس جداً السيد «علي نمر» ناشر المقال أن تكون لهجته أقل تحريفاً على الرغم من أنها ليست قضيته الوحيدة..

والقضية المطروحة باختصار تتلخص في محاولة جادة لنزع ملكية شركائه بالعقار رقم ٦٣٧/ / الصفصافة في أرض محددة ومحجرة منذ العام ١٩٢٦ التي يرغب بتسجيلها على اسمه في السجل العقاري تتويجاً وثبتيّاً لاغتصابه للقسم الأكبر منها بدعوى أنه اشترى ثلاثة أرباع العقار ممن لا يملكون ١٠/١ عشرة.

وهنا أطرح ملحوظتي لناشر المقال: هبني يا صديقي اشتريت مدينة طرطوس بمن فيها وما عليها من أحد الباعة الجوالين فيها، فهل يعني هذا أنني أصبحت مالكاَ لها؟

والأغرب والأطرف من ذلك أن مقدم المقال «المضطهد مسلوب الحقوق»؟ يدعي في بعض دعاويه وشكاويه أنه مالك بمقتضى التجميل، ويدافع عن التجميل دفاع المستتميت، وينقلب فجأة إلى المطالبة بإلغاء التجميل وكل ما نتج عنه فجارت عقولنا بمطالبه المتناقضة وما هو السبيل إلى تليبيتها على حساب الغير؟

ونشير أيضاً إلى أن المادة ٣/ / من قانون التجميل لم تشترط أن يكون عضوا اللجنة المذكوران من العاملين في الدولة خلافاً لما طرحه مقدم الموضوع. ولجهة «دخول العقار ٦٣٧/ / الصفصافة محور الشكوى في منطقة العمران» فهو لم يكن ضمن هذه المنطقة حين صدور قرار النفع العام بإجراء أعمال تجميل وإزالة شيوخ في بلدة الصفصافة الصادر بعام ١٩٧٤ .

ومن جهة أخرى وعلى فرض كون العقار المذكور ضمن التنظيم سواء قبل التجميل أو بعده، فهو في جملة مئات العقارات المشابهة التي دخلت أعمال التجميل ولم يعترض مالكوها وأصحاب الحقوق فيها على إدخالها حين الإعلان عن إدخالها، وهذا مؤيد قانوني صريح على قبول أصحابها بإدخالها، وبالتالي تقدم أصحاب الحقوق فيها بدعاوى التملك إلى لجنة التجميل «في جملتهم مقدم الموضوع إلى صحيفتكم» وتم البت بهذه الدعاوى من قبل

وصل إلى قاسيون رد من المواطن محمود مصطفى ديب على ما نشرناه بالعدد رقم /٤٤٨/ تاريخ ١٠/٤/٢٠١٠ بعنوان «قرية الصفصافة في طرطوس نهب للمتفعين ومخترعي القرارات»، ننشر أهم ما جاء فيه نظراً لضيق المساحة.. ونعقّب عليه.

يقول الرد:

«...لقد أصبح الموضوع العقاري في بلدة الصفصافة لهواً وتسلية، وكل يتناولهُ على طريقته بعيداً عن الموضوعية والقانون ودقة التعبير. فتتوَعَط المطالب «وتشريفات المهتمين وأصحاب المصالح»؟ بتتوع الأمزجة بصرف النظر عن وجود قانون ينظم هذا الموضوع، وبصرف النظر عن قوانين التسجيل العقاري بما تحمله من صيانة وحماية لحقوق الملكية ومن شروط وأسس اكتسابها . على رأي المثل القائل «كل يغني على ليله».

لقد تجاهل كل من يخوضون بموضوع التجميل «بعد وقف أعماله بالإلغاء» بأفكارهم وطروحاتهم اصطدام أعمال التجميل في بلدة الصفصافة بقوانين الاستصلاح والبناء والتعديل في أوصاف العقارات «محل أعمال التجميل»، من خالية إلى مبنية، ومن بعل إلى مشجرة ومروية «مع مرور نصف قرن من الزمن على هذه الأعمال التي بدأت تحت اسم التحسين العقاري عام ١٩٥٨ » بحيث أزيلت هذه الأوصاف عن العقارات الداخلية بالأعمال صفتها الزراعية، فأصبحت أمام إعجاز قانوني واجتماعي في تنفيذ قانون التجميل عليها، ولو كان بالإمكان استكمال هذه الأعمال لما توقفت عن الحد الذي وصلت إليه قبل إلغائها، بل كان من الممكن استمرارها حتى نهايتها .

ولعل أطرح الطروح وأعربها هو الطرح المطالب بالعودة إلى الصحائف العقارية النافذة في ظل الانتداب الفرنسي بعام ١٩٢٧ ، «وهذا الطرح هو من تبنى ناشر المقال دعوته ومطلبه وآتمنى بحرارة وصدق أن يكون جاهلاً لهذه الحقيقة حينما تطوع لنشره».

ومقارنة مع بقية المناطق العقارية في محافظة طرطوس لا نرى أننا أسوأ حالاً في صعوبات الإثبات في نقل الملكية من بقية المناطق بعد أن تم فتح أبواب التسجيل العقاري بإلغاء التجميل

مزرعة كفرة الحمزات بلا طريق

رفع أهالي وسكان مزرعة كفرة الحمزات التابعة إلى منطقة إعراز في محافظة حلب المروض التالي لأصحاب الأمر:
«منذ عام ١٩٨٣ قامت الخدمات الفنية بشق طريق بقايا مقالع من قرية كفرة إلى مزرعة الحمزات بطول /٣كم/، ومنذ ذلك الوقت نتقدم إلى الجهات المعنية من أجل تعبيد وترقيت هذا الطريق، لكن لم يلق طلبنا أية إجابة حتى الآن، علماً أن الطلب وضع في خطة عام ٢٠٠٥، وتم تحويله إلى طريق المقلع اليمامة، وذلك مع الصورة المرفقة مع الطلب، وتم وضعه في خطة عام ٢٠١٠ ولم يتم اعتماده في الخدمات الفنية، علماً أن عدد سكان هذه المزرعة أكثر من ٧٠٠/ نسمة ويوجد فيها مدرسة وجامع، وعدد الطلاب أكثر من ٢٥/ طالباً يتوزعون بين طالب ثانوي وإعدادي وجامعي، يسIRON على الأقدام في فصل الشتاء إلى الطريق العام دون ركوب أية آلية
نرجو ممن يهتمهم الأمر من المسؤولين ذوي الصلة الإيعاز لمن يلزم لوضع هذا الطريق في خطة التعبيد والترقيت المدورة لعام ٢٠١٠.

■ ■

اليوم السكر والرز.. وغداً؟



حياتنا اليومية، فأسعار السكر ارتفعت ثم انخفضت ثم ارتفعت لتستقر عند ٤٠ ل.س، أما أسعار الرز فارتفعت خمس ليرات كاملة دون أن يدلي أي مسؤول بأي تصريح.. فأين الجهات المختصة؟ وأين عناصر التموين؟ وأين لجنة حماية المستهلك؟ ألا يعلمون بأنه من الصعب على المواطن السوري أن يواصل شد الحزام على بطنه إلى الأبد؟

■ ■

◀ محمد هاني الحمصي

لقد أصبحت البلاد على شفة أزمة«طعام»شبه مزمنة بسبب التوجه نحو اقتصاد السوق، وبات على الجميع الاعتراف أن السوق لا تُهْزم، وأن لغتها وأحكامها لا يفهمها الجاهلون من أمثالنا – نحن السوريين البسطاء– ولا أحد يستطيع فهم خواصها وفوائدها العظيمة إلا الفريق الاقتصادي الله يحرسه!..

فنحن الذين ما زلنا نتهمك على السوق بسبب جهلنا، نصحو كل يوم على ارتفاع جديد في أسعار بعض المواد الاستهلاكية بشكل عام، والغذائية بشكل خاص، ونستطيع القول رغم جهلنا الشديد، بأن الكلام عن المحاولات المبذولة لتخفيض الأسعار من قبل الجهات المعنية مجرد كلمات وردية لتهذئة الخواطر ليس إلا.. رغم أننا مللنا من الكلام والصيغ الرنانة، ونريد حلولاً واقعية وجذرية بهذا الشأن، فالأسعار بتزايد ملحوظ يوماً بعد يوم وبدون أي رقيب، ولناخذ مادتي السكر والرز على سبيل المثال وهما مادتان رئيسيتان في

دقيقة..

مع موظف «شريف»..

◀ أحمد العمر

اعتاد بطل قصتنا المواطن مازن على إرسال الفاكسات الخاصة به من إحدى المكتبات القريبة من بيته الواقع في حي قرب العاصمة، وذلك بعدما أصبح مركز البريد العام يمارس بعض التعقيدات تجاه الإرسال عبر الفاكس من تصوير هوية وصورة من الرسالة المبعوثة... إلخ. ولكن هذه المرة اضطر صاحبنا لإرسال فاكسه من قسم البريد العام الذي وجد نفسه قريباً منه عندما كان يذهب مع زوجته وابنتيه الصغيرتين إلى سوق الحميدية.. ولم يكن يعلم أن التعقيدات التي عرفها سابقاً ونفر منها منذ عدة شهور قد تضاعفت، وأنها أصبحت تشبه المهزلة المبكية المضحكة، إذ اكتشف مازن وجود بعض التغيرات في مركز البريد، جعلته ينتقل من حال سيئة إلى حالة أسوأ.. فبداية ذهب ليعطي الموظف المعين لدى الدولة والجالس مع زميل له الأوراق الخاصة بالإرسال، وهي صورة عن الهوية، وصورة عن الرسالة، التي لم تكن موجودة سابقاً، ولكن فجأة امتعض الموظف ورمق مازن بنظرة خاطفة مرفقة بنفسية مقلوبة...«اذهب وصور صورة إضافية لكل من الرسالة والصورة.. ما قرأت التعليمات الجديدة؟». أجاب مازن: «إيه كلو فاكس شو أنا باعتو لمجلس الأمن...».. أعرض الموظف عنه كأنه لم يسمع شيئاً... «بالله شو بدنا نعمل.. إيجينا خلينا نروح نصورلو».. راح يكلم نفسه..ثم بكلام تهكمي لزوجته:«انتظري شوي لنأمنلو وراقو للأستاذ...»..ذهب مازن ليصور عند الكشك القريب من المركز فوجده معطلاً كالعادة، لكن بكل الأحوال«دبرْ حالو» وصور الأوراق بعد عناء طويل من كشك آخر، لأنه لا توجد في جيوبه إلا أربعة ليرات مؤلفة من قطعتين، وألف ليرة قطعة واحدة بعين الحُصاد، وبمئة يا ويلاه حتى أمن الصرافة أو الفكة...المهم بعد أن دفع ما يقارب العشرين ليرة تصوير، أي أكثر من أجره إرسال الفاكس المحلي بست مرات، جاء إلى نافذة الموظف من جديد الذي أخذ الأوراق منه وهو متأفف، وإن بدا عليه بالعمق ملامح الارتياح لأنه استطاع تأخير المواطن قليلاً.. ولأنه عذبه وعرفه قيمته ك«مواطن»..

«هات ثلاث ليرات».. قال الموظف وهو يحسب أو يثق بأن المراجع لا يحمل فراطة، ولكن المفاجأة كانت بإخراج مازن الأربع ليرات التي في جيبه وإعطائها للموظف الذي أثار غضبه الموقف، وقام بإرجاع الليرة انتقاماً لدون أي رغبة أن يقول له المراجع مسامح، فهي مجرد ليرة، وما كان من بطلنا إلا أن أخذها وهو يمتسم بخبث المنتصر..

ولم ينس أن يقول للموظف: «ياريت كل الموظفين مثلك».

■ ■

فؤاد أمين البني
مكتب قاسيون- السويداء

وزارة الصحة.. فساد مبرمج، تلاعب بالأدوية، سرقات بمئات الملايين



◀ إعداد علي نمر

لا يمكن التعاطي مع ملفات الفساد في وزارة الصحة والمشايخ والمراكز الصحية التابعة لها في المحافظات كافة، كبقية ملفات الفساد في الوزارات والمؤسسات الأخرى، فالفساد في هذا القطاع خطورته شديدة وأثاره وخيمة، كونه يتسبب بشكل مباشر وسريع في كوارث اجتماعية حقيقية تصل حد تهديد سلامة المجتمع والدولة، وأقل تداعياته قد تكون موت أبرياء، أو تسممهم، أو تركهم لمصيرهم في مواجهة الأمراض والأوبئة والعوارض الصحية المختلفة.. مناسبة هذه المقدمة هو ازدياد تفضي ظاهرة الفساد في قطاع الصحة في الآونة الأخيرة، مما يمكن أن يعني بأن هناك فساداً مبرمجاً وممنهجاً يجري فيه، غايته، عدا الإثراء غير المشروع طبعاً لبعض مسؤوليه، ضرب أية نتائج إيجابية محتملة لوجود نظام صحي سليم وشامل و«نظيف» وعادل.. والوقائع التالية، المؤيدة بالوثائق، تثبت ذلك..

سرقة أدوية

ترصد الدولة سنوياً ما يعادل ٧/ مليار ل.س لتأمين الدواء بشكل مجاني للمواطنين، إلا أن الناس لا يصلهم من هذه المليارات إلا الجزء اليسير، أما الباقي فيذهب لجيوب بعض المتنفذين والمسؤولين الفاسدين، أو يذهب هباء.. وإلا فما معنى أنه كل عام، مع قيام وزارة الصحة بتشكيل لجان لإتلاف الأدوية، تظهر كميات كبيرة من أنواع متعددة من الأدوية فسدت في مستودعات وزارة الصحة، رغم أن الطلب على معظمها أثناء بقائها مخزنة حتى انتهاء مدة صلاحيتها كان كبيراً؟؟ هذا يعني أحد أمرين إما سوء شديد في الأداء الإداري، أو عدم استرجار هذه الأدوية وفق الحاجة والأولويات.. فمثلاً، لقد ازدادت نسبة الأمراض المزمنة «الكبد، السرطان، الكلية، القلب والهضم» في سورية، خلال السنوات الأخيرة، وعلى التوازي قامت الدولة بزيادة ميزانيتها للدواء من ٢/ مليار عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٧/ مليار خلال عام ٢٠١٠، ومع ذلك نلاحظ أن أمين المستودع العام للأدوية ظل خلال فترة سبعة أشهر ٢٠٠٩/٩ وحتى الشهر الماضي، يشير إلى وجود أدوية قاربت على انتهاء الفعالية، وهي ستلتف، ويسأل المسؤولين في الوزارة ماذا يفعل بها؟ والغريب الذي تؤكد كتبه ومراسلاته أن الأمر لم يعن أحداً وكأنما لا حياة لمن تنادي، ولاوجود لأية آلية للمتابعة والمحاسبة.. ويظهر أيضاً أن كميات الدواء المشتراة، يتم شراؤها دون أية دراسة دقيقة، إنما حسب مصالح الشركات والعمولة التي تدفعها لبعض المسؤولين في الوزارة، وتكون النتيجة وجود فائض لا يعرف كيف يتم الاستفادة منه، وغالباً يكون مصيره التلف.

على حساب مرضى التلاسيميا

تدفع الدولة سنوياً أكثر من ٦٠٠/ مليون لشراء أدوية لمرضى التلاسيميا ومعظمهم من الأطفال، وتوفرها مجاناً، لكن حسب الثبوتيات التي بين أيدينا يتضح وجود تلاعب دائم بهذه الأدوية، ومؤخراً جرت سرقة بعشرات الملايين دون مسائلة أحد، فقد تم استلام أدوية بقيمة ٧٢/ مليون ل.س

دون دخولها أصولاً لمستودع الأدوية!! والسؤال كيف تم توزيعها مباشرة؟ ولماذا قام وزير الصحة بتغيير عدة مدراء لبرنامج التلاسيميا خلال فترة أقل من عام دون ذكر الأسباب؟، وماذا عن كتاب مدير الرقابة الداخلية في ٢٩/١٢/٢٠٠٩ الذي يشير فيه صراحة إلى ضرورة تشكيل لجنة لجرد الأدوية الموجودة في مستودع مركز التلاسيميا ليصار إلى إعادة إدخالها إلى مستودع الأدوية بشكل أصولي؟. ولماذا لم يحوّل المقصرون إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش؟ وكيف يطلب مدير الرقابة الداخلية إعادة إدخال أدوية هي غير موجودة أصلاً، وتؤكد أمانة مستودع مركز التلاسيميا بأنها وزعت على المرضى؟. لقد تم إعفاء أمانة مستودع الأدوية لعدم موافقتها على إدخالها الأدوية على القيود، فنقلت إلى بناء الوزارة في الميسات، ولدى مراجعتها للوزير وإخباره بالموضوع وعدھا بالتدقيق، لكنه لم يقم بذلك، ومرت..

قدم الاتحاد الأوروبي منحة لشراء تجهيزات طبية بقيمة ٩/ مليون يورو لتجهيز خمسين مركزاً طبياً، إلا أن الاتحاد الأوروبي وبعد شراء التجهيزات تفاجأ من خلال زيارته للمراكز بوجود نصف هذه التجهيزات فقط

أدوية منتهية الصلاحية.. دون مناقصات

سبق أن أتلفت الوزارة العام الماضي كمية كبيرة من أدوية مرضى السل، بسبب انتهاء الفعالية واسترجار كميات كبيرة فائضة عن الحاجة، وقد كانت هنالك محاولات للعب في مدة الصلاحية بناء على اقتراح مسؤول في الوزارة وطلب من مديرية مخابر وزارة الصحة تأكيد فعالية الدواء، ولم يعرف لتاريخه مصير الأدوية.. أما عن مواد الطوارئ فيتم شراؤها على شكل طلبات شراء، دون أن يجري لها مناقصة أو استدراج عروض أسعار.. والأمثلة كثيرة، فقد وافق مسؤول في الوزارة في ٢٩/٧/٢٠٠٩ على شراء آلات ومواد مخصصة للطوارئ على شكل طلبات شراء بقيمة تقارب ٣/ مليون ل.س، من بينها معدات ثابتة(١)، انتهازاً للفرصة التي وفّرها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١/٩٢٢٣ تاريخ ٢/١١/٢٠٠٩ بالسماح لوزارة الصحة باسترجار الأدوية شراءً خلافاً لتوصية الجهاز المركزي للرقابة المالية، فكرّت السبحة، وجرى استرجار أدوية مرضى زرع الكلية من شركة PANACBA الهندية، دون أي عقد أو طلب رسمي للحاجة المطلوبة من الربع الأول من عام ٢٠١٠، وتم تأخير التعاقد مع الشركة السابقة التي كانت تستورد منها الوزارة، مما أدخلها في إشكالات، لذلك فهي تحضر الآن عقداً لاسترجار الحاجة السنوية لعام ٢٠١٠، بشكل يوزع مناصفة بين الشركتين. بحيث لا ينزعج أحداً!! فهل هذه الطريقة هي المناسبة لاسترجار أدوية تمس حياة العديد من مواطني سورية؟ ولماذا لا يتم الإعلان عن مناقصة تحقق العدالة لمن يرغب بالتقدم وفق دراسات ومعايير واضحة المواصفات لاختيار الأفضل، طالما أن الدولة تدفع الكثير من موازنتها في سبيل تأمين الدواء، ومن المؤكد أن الدولة ستستلم عروضاً كبيرة تساهم في توفير دواء مناسب وتخفض أسعاره، والغريب أن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية في كتابها في ١٤/٣/٢٠١٠ تشير إلى وجود شركتين مسجلتين فقط، وتطلب استرجار الدواء منهما طبعاً الشركة الهندية وراءها أحد أصحاب معامل الدواء، وهو صديق شخصي لأحد المسؤولين الكبار، أما الشركة الثانية فوكيلها شركة (م)، وأصحابها أيضاً لا يستهان بهم!!

تجهيزات طبية مفقودة

قام الاتحاد الأوروبي بتقديم منحة لشراء تجهيزات طبية بقيمة ٩/ مليون يورو لتجهيز خمسين مركزاً طبياً، إلا أن الاتحاد الأوروبي وبعد شراء التجهيزات تفاجأ من خلال زيارته للمراكز بوجود نصف هذه التجهيزات فقط، وحالياً تتابع الجهات الرقابية هذا الموضوع كغيره من المواضيع. والمفارقة ونتمنى ألا يطوى هذا الموضوع كغيره من المواضيع. والمفارقة أن برامج التعاون الدولي قد تم تحويل تحويلاتها المصرفية إلى مدير البرنامج في الوزارة، فأين دور مسؤولوا الوزارة ومديرية الشؤون المالية في معالجة خطأ كهذا؟ وهل هنالك قانون يسمح بتحويل أموال من الجهات الدولية إلى حساب خاص لمدير برنامج في دائرة أو وزارة ما؟.

هدية مجانية.. أم؟؟

من جهة أخرى، بدا أن هناك خللاً في تنفيذ مناقصة توريد وتركيب تجهيزات ستة مشاف سعة كل منها ٦٠/ سريراً حيث قامت وزارة الصحة بالإعلان عن مناقصة لتجهيز ستة مشايخ سعة ٦٠/ سريراً في محافظات ريف دمشق ـ السويداء ـ طرطوس، ممولة من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة تقديرية للمناقصة بلغت ١٢/ مليون يورو (وهو مبلغ التمويل المتفق عليه مع بنك الاستثمار الأوروبي).

قام أحد المدراء السابقين في الوزارة بزيادة الكميات المطلوبة من وسائل النقل والأجهزة المخبرية والفرش الطبي بما قيمته ٢.٣/ مليون يورو، مما رفع القيمة التقديرية للمناقصة إلى ١٤.٣/ مليون يورو، إلا أنه وبعد المناقشة مع مسؤوليه وعدد من المدراء تم إلغاء هذه الزيادة من التجهيزات لعدم الحاجة لها، فقام المدير السابق ذكره بالإلغاء، إنما لم يغير القيمة التقديرية وبالبالغة ١٤.٣/ مليون يورو وبقيت كما هي، وطبعاً من خلال التنسيق مع وكلاء شركة انزو الإيطالية.

وبالتالي تم رفع سقف الربحية للشركات العارضة، وقدم مبلغ ٢.٣/ مليون يورو بدون وجه حق لها، وبدون أن تقدم أية تجهيزات مقابل هذا المبلغ.

بعدها تم الإعلان عن المناقصة وقُدمت ثلاث شركات عرضها للمناقصة، فرفضت فنياً شركة واحدة وهي الشركة الألمانية التي تعتبر من الشركات المتميزة عالمياً

بتفنيدها وتجهيزها لعدد كبير من المشايخ، وبقيت شركتان، ووضعت العلامة الأعلى لشركة انزو.

ولدى قيام لجنة المناقصات بفتح المغليف المالي وبمقارنة العلامة الاقتصادية فازت شركة انزو الإيطالية، رغم أن سعر وعرض الشركة الثانية كان أقل، إنما لكون علامتها الفنية أقل لم تفز، ونظراً لتجاوز سعر شركة انزو القيمة التقديرية القانونية والمقدرة قبل الإعلان عن المناقصة بنسبة ٥/٪، طلبت لجنة المناقصات من الوزير الموافقة على قبول القيمة المالية لعرض شركة انزو رغم كونه أعلى من القيمة التقديرية بنسبة ٥/٪، وقد وافق الوزير استثناءً على تجاوز القيمة التقديرية وتوقيع العقد مع شركة انزو.

أقلّيس من الضروري إلغاء هذه المناقصة وبعاد للدولة حقها وتوفر ٣.٢/ مليون يورو، وخاصة أن العقد لم يتم المباشرة بتفنيده لتاريخه، ولم تحول أية مبالغ للشركة؟ وقد اعترضت عدد من الشركات رسمياً لدى الوزير على هذه القيمة المرتفعة، وإحدى هذه الاعتراضات جاءت باقتراح أن تقدم شركة انزو مجاناً تجهيزات تعادل هذه القيمة، طبعاً لم يتم الأخذ بأي من هذه الاعتراضات وبقي كل شيء على حاله.

مجاملات.. ومصالح غير مشروعة!!

وجهت شركة نستلة دعوة لوزارة الصحة لاستضافة عدد من المعنيين في الوزارة لزيارتها، فقام الوزير بترشيح أحد معاونيه وأحد مدراء التخطيط والتعاون الدولي، وعلى الرغم من أن الدعوة كانت ممولة بشكل كامل من شركة نستلة إلا أن نفس المسؤول طلب من الشركة توجيه دعوة أخرى (مزيفة) تشير فيها أنها لن تستضيفهم، وطلب أيضاً تغطية نفقات سفر زوجته وزوجة المسؤول الآخر مقابل استرجار وزارة الصحة لأدوية ومستلزمات طبية وحليب للأطفال من شركة نستلة، وقد تمت الزيارة بشهر تشرين الثاني في العام الماضي ٢٠٠٩، وجرت تغطية نفقات السفر في الوزارة، رغم أن شركة نستلة غطت كامل نفقات السفر، وبالتالي قبض كل منهما تعويضات من الطرفين، من الشركة والدولة معاً.

بينما غطت الشركة نفقات سفر زوجتي كليهما.. والسؤال: لماذا لم تسافر معاونة الوزير لشؤون الدواء ومدراء الدواء لهذه المهمة؟ وما علاقة هذين المسؤولين بشركة نستلة ؟ أما كان من الأجدر إرسال الفنيين للزيارة إذا كانت ضرورية إلى هذا الحد.

وحالياً يعمل أحدهم على إنشاء مشفى في البناء المجاور لمشفى الهلال الأحمر في شارع بغداد في دمشق كشريك أساسي مع عدد من الأطباء، وبدأت شركات التجهيزات الطبية بالمساعدة بتوفير التجهيزات الطبية للمشفى مقابل تعاقد الوزارة معها بالتراضي.. كما يحاول الاستفادة من منصبه لإقناع الوزارة بتغيير طريقة المناقصات من خلال اللجوء إلى العقود بالتراضي أو إعلان داخلي لمدة خمسة وعشرين يوماً، لحصرها في شركة طبية واحدة، ومن الطبيعي ألا تتمكّن باقي الشركات الطبية من تقديم عروضها خلال خمسة وعشرين يوماً، وخير أمثلة على ذلك جميع الإعلانات التي نشرتها وزارة الصحة من بداية العام الحالي ولتاريخه، بينما من الضروري أن تكون المناقصات لمدة تزيد عن الخمسين يوماً وإعلانات خارجية، وليس داخلية، فمن المعروف أن سورية لا تصنع تجهيزات طبية، ولا تتوفر فيها صالات عرض تجهيزات طبية، إنما يتم الاستيراد وفق الحاجة، وبالتالي فإن طريقة المناقصة الداخلية هي احتيال، حيث

يقوم التاجر بالحصول على معلومات كافية عن المناقصة ودفتر شروطها قبل الإعلان عنها ويقوم باستيراد الجهاز، وعندما تعلن الوزارة المناقصة يكون جاهزاً لتقديم العرض وضمن فترة محدودة، عكس باقي الشركات التي تحتاج لوقت

يزيد عن ثلاثة أشهر للتوريد.

تخطب في اتخاذ القرارات

تعيش وزارة الصحة حالياً حالة من التخطب الكبير بسبب غلبة المصالح الذاتية والعلاقات الشخصية والمجاملات.. وأشياء أخرى ترفعنا عن الخوض فيها، فمثلاً صدرت خمسة قرارات للجنة المناقصات خلال يومين، في كل قرار كانت هنالك أسماء جديدة، ويرجح البعض أن السبب هو رغبة خفية بتمرير مناقصة لشركة محددة، لكن أعضاء اللجنة رفضوا ذلك لمخالفتها دفتر الشروط الفنية.. وفي إحدى المرات استقر الأمر على مناقصة لشراء ٦٠/ جهاز تنفس صناعي لمرضى أنفلونزا الخنازير، فقام مسؤول صحي كبير بإجراء عقد بالتراضي مع إحدى الشركات بقيمة ٢.٢/ مليون يورو، لكن لجنة المناقصات رفضت تأشير العقد، فأرسله على مسؤوليته لمجلس الوزراء..

ومن الأمثلة المريبة ما يحكى عن سعي مسؤول صحي كبير منذ مدة لخطب ود خبيرة ألمانية تم استقدامها بداية عام ٢٠٠٩ للمساعدة في مشروع يموله الاتحاد الأوروبي في وزارة الصحة لتطوير القطاع الصحي، وكان يفترض وفق العقد المبرم معها أن ينتهي عملها نهاية الشهر السابع من العام الماضي، إنما لدى حضورها في إحدى الاجتماعات طلب من سفير الاتحاد الأوروبي تمديد عملها لمدة عام لتعيينها مديرة لمكتب مسؤول مرموق، فاعتقد السفير الأوروبي أن الطلب جاء على سبيل المزاح، لكن مع إرسال كتاب رسمي في اليوم التالي بدا الأمر جاداً، خصوصاً أن الكتاب تضمن تفاصيل مالية للعرض، وللعلم فإن الراتب اليومي لهذه الخبيرة وصل إلى ٦٤٠/ يورو، أي أن الكلفة السنوية للتمديد تصل إلى ٢٣٠/ ألف يورو، إلا أن سفير الاتحاد الأوروبي أصر على إنهاء عملها وغادرت سورية في ٣٠/٤/٢٠١٠.

خاتمة لم تنته صلاحيتها بعد

من المؤسف جداً أن أي دعم طبي أو إنساني، داخلي أم خارجي أصبح قابلاً للمساومات المادية، وللمصالح الشخصية على حساب أرواح المواطنين وبراءة الطفولة، أن هذا التحقيق يعتبر مساهمة قوية بنظرنا في بناء صحافة تساهم بجدارة في مكافحة الفساد، في وقت وزمن نجد فيه الحكومة تتجاهل مئات التحقيقات والمقالات التي أثبتت الحياة صحتها، والتي كشفت عن صفقات كبيرة من الفساد الاقتصادي والإداري المتنوع الغايات، دون أن نرى سوى تحركات خجولة من الحكومة نحو الجهات المتهمّة بالفساد، ولتعطي للفسادين المبرر في اتهام الصحفيين بنشر أخبار كاذبة أو اتهامهم بالقدح والذم دون العناء أو التأكد مما تم نشره، فهل نشهد تحقيقاً في الفساد الذي يشهده وزارة الصحة؟ أم أن للأمور خيوط أخرى ستفضح الجميع...وللحديث بقية...

ما سبب ارتفاع أسعار الخضار والفواكه في موسمها؟



يوسف البني

سورية بلد الخيرات والموارد الخصبة، البلد الزراعي بامتياز رغم تنوع أوجه الاقتصاد فيه من صناعة وتجارة وسياحة وخدمات، سورية التي ضاقت بأهلها وحملت الكثيرين منهم على الهجرة هرباً من أعباء الحياة وأزماتها التي تزداد يوماً بعد يوم، أما من قرر أن يبقى... فليتحمل!!!

يتفاجأ المواطنون كل يوم بأزمة جديدة، وواقع مضمّن لا يحتمل! إذ كيف تلتهب أسعار المواد الاستهلاكية اليومية، وخاصة الموسمية منها والتي تخص الموسم الصيفي بذاته، حيث أن أسعارها في هذه الأيام تزيد بنسبة ٥٠ - ٨٠٪ عن سعرها مثل هذه الأيام في الموسم الماضي، فما هو السبب؟! ولماذا هذا الانفلات في الأسعار ومن المسؤول عنه؟! وأين هي رقابة الحكومة ودورها الرعائي؟! أم أنها أحد الأطراف المشاركين أو المسبيين لرفع الأسعار بسياساتها التحريرية والمليارية؟!

فسعر الكرز يتجاوز في أغلب أسواق المفرق حاجز الـ ١٠ ل.س.

وسعر الدراق لم ينزل عن الـ ١٢٥ ل.س..

وسعر المشمش يراوح بين الـ ١١، والـ ١٢٠ ل.س..

وهكذا دواليك.. بينما خرجت هذه السلع من البساتين بأقل من نصف هذه القيمة!!

نحن نعلم أن تكاليف الإنتاج الزراعي في سورية ترهق الفلاح، وتكون غالباً أكثر من سعر المبيع الذي يحصل عليه لتسويق محصوله، وهناك تقارير وإحصاءات رقمية تثبت ذلك، ولكن الفلاح يقع تحت قبضة وتحكم تجار سوق الهال الذين يشترّون منه محصوله بسعر بخس، تحت وطأة الضغط والاحتكار والتحكم، أو فإنه لا يستطيع تسويق محصوله في الوقت المناسب لتفادي الخسارة، ويصل هذا المحصول للمواطن المستهلك بأسعار مضاعفة عما حصل عليه الفلاح، فمن إذاً يلعب لعبة الاحتكار والاستغلال والتحكم بالسعر المفرق سوى التجار الذين تحميمهم قوانين الحكومة وسياساتها؟!

إن من أهم شروط تمتين الوحدة الوطنية الداخلية هي توافق الأسعار مع الدخل العام للأسرة، الأمر الذي يؤدي بشكل طبيعي إلى الشعور بالأمن والأمان والاستقرار الاجتماعي للمواطنين، وعدم الشعور بالخوف من العجز عن تأمين لقمة العيش اليومية.

لماذا تراعي الحكومة مصلحة حفنة من حيتان المال على حساب لقمة عيش الشرائح الواسعة من المواطنين؟! أين جمعيات حماية المستهلك ودورها الذي أخذته على عاتقها في حماية المستهلك، لماذا لا تتقف في وجه الاحتكار والاستغلال وتطالب بصوت قوي حر جري بضبط الأسعار وعودة الحكومة إلى الاضطلاع بدورها الرعائي؟ لماذا لا يكون هناك قوانين نازمة تحدد نسبة الربح بما يقبله العقل والضمير، ويستطيع احتماله ذوو الدخل المحدود؟!

ثم هل يمكن أن نعتبر أن ما يجري الآن في الموسم الصيفي هو مقدمة لما سيجري في بقية المواسم، وبالتالي سينطبق على السفرجل والزيتون والتفاح في الخريف، والحمضيات بأنواعها في الشتاء، ما ينطبق الآن على الكرز والدراق والمشمش والخضار التي حلقت أسعارها أعلى مما يمكن أن يطّاله المواطن السوري محدود الدخل؟؟؟

■ ■

المستوى المعيشي لسوريين بين التسويف بـ«الرفاهية» حكومياً.. وتوسع دائرة الفقر عملياً

المصريّ، في حين بلغت نسبة فائض السيولة لدى المصارف الخاصة حوالي ٣٦٪ أي ما قيمته ٩٤ مليار ليرة حتى نهاية ٢٠٠٩، وبالأستناد إلى أن نسبة التسليف إلى الودائع في المصارف الخاصة السورية التي لا تزال متدنية إذ تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ (٢٥ مليار ليرة)، وهي قريبة من نسبة التسليف في المصارف العامة، نجد أن إجمالي ما هو موجود من أموال في أروقة المصارف العامة والخاصة، بالإضافة إلى ما قامت هذه المصارف بإقراضه لا تتعدى ٣٥٠ مليار ليرة سورية، فأين هي الـ ٤٠٠ مليار ليرة المودعة في حسابات الصغار أقل من مليون ليرة وحدهم؟! فكيف يمكن أن تكون أموال المودعين الصغار أكبر من فائض السيولة والقروض المقدمة مجتمعين من المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية؟! وهل خلت مصارفنا من المودعين الكبار الذين تفوق إيداعاتهم المليون ليرة سورية؟! فأين مصداقية الأرقام -٤٠٠ مليار في أروقة المصارف لحسابات أقل من مليون ليرة- التي يتحدث عنها هؤلاء المسؤولون الاقتصاديون في هذه الحالة؟!

من جانب آخر، يشكل نفي النائب الاقتصادي وجود عجز في الخزينة، واعتباره أن هذا العجز لا يمكن أن يتعلق بإمكانية زيادة الرواتب، أرضية خصبية لتساؤلات كبيرة، خصوصاً وأن العديد من المسؤولين الحكوميين يذكرنا مع كل طلة إعلامية أن العجز في الموازنة العامة للدولة هو العائق الوحيد أمام زيادة رواتب العاملين في سورية، كما كان هذا العجز في السابق الحجة الحكومية الدائمة للمطالبة برفع الدعم عن المواطن والزراعة السورية، وهذا ما تجسد في العام ٢٠٠٨ برفع أسعار المشتقات النفطية والأسمدة في السوق المحلية بما يساوي أو يضاوي أحياناً الأسعار العالمية للمادة ذاتها، فما هي حقيقة وجود العجز من عدمه؟! وهل يستخدمه البعض شماعة حكومية لتمرير الإجراءات والسياسات المجحفة بحق المواطن السوري؟! أما التساؤل الآخر: إذا توفرت الإمكانيّة، لماذا لا تقوم الحكومة بزيادة رواتب وأجور العاملين في الدولة؟ خصوصاً وأن هذه الزيادة تشكل اليوم، وفي كل يوم ضرورة قصوى لتحسين المستوى المعيشي للمواطن السوري، مع الارتفاع اليومي للأسعار، وتدني القيمة الشرائية لليرة السورية؟

■ ■

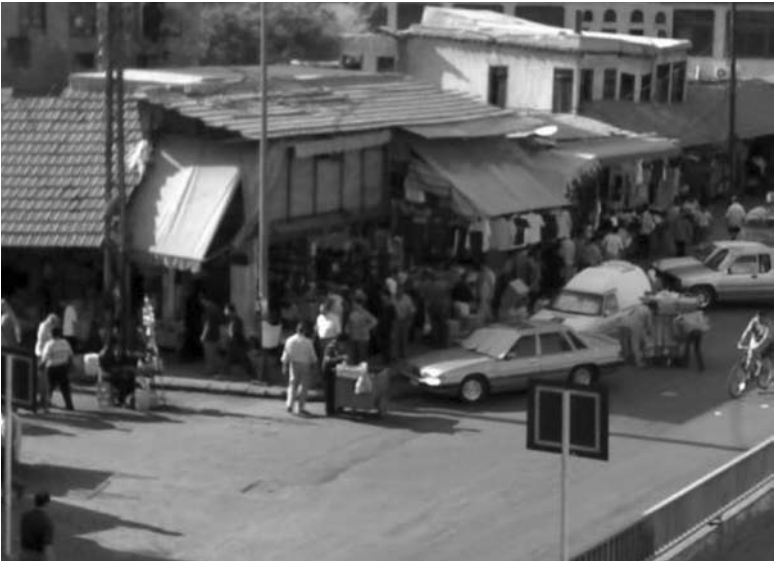
الأسواق السورية بين الإغراق بالسلع المستوردة.. والركودد. فضلية: التنزيلات وابتكار أساليب جديدة لعرض السلع دليل على الركود

منافسين آخرين، وهدفه إخراج المنافسين الحاليين، وهذه موجودة جزئياً، لكن الأسواق تعاني اليوم من عرض في غياب الطلب.. مذكراً أن حالة السوق كانت أقل سوءاً، لكن جاءت عملية التحرير الحالية للأسواق والتجارة لتزيد الوضع سوءاً.

فالمتابع لحركة الأسواق في سورية يكتشف وبكل سهولة حالة الإغراق والغزو التي تتعرض لها سوقنا المحلية من السلع المستوردة، وهذا الإغراق لم ولن يتوقف عند مادة أو نوع محدد، لغياب الإجراءات الحكومية الرادعة لعملية الاستيراد أو المنظمة له، فوزارة التجارة والصناعة المصرية فرضت رسوم إغراق على الغزول السورية عندما غزت أسواقنا، ولكن وزارة التجارة لدينا مع كل هذا الإغراق تقدم المزيد من التخفيضات على الرسوم للمستوردين على اختلافهم، فالقطاع النسيجي كان أحد الخاسرين من هذا الإغراق، لكن الأسمدة تعاني هي الأخرى من الإغراق، بعد تحرير استيراد الأسمدة، والسماح للقطاع الخاص باستيرادها دون ضوابط أو مواصفات محددة، مما أدى لتراكم مخزون المؤسسة العامة للصناعات الكيمايائية، وسيؤدي -إذا ما استمر هذا الاستيراد- إلى توقف مصانع السماد العامة، كما أن السوق السورية تعاني اليوم من إغراق البضائع الصينية، حيث أغلقت عشرات من منشآت صناعة الملابس أبوابها وتوقف نحو ٧٠٪ من مصانع النسيج عن العمل جراء تدفق البضائع الصينية المنافسة إلى الأسواق السورية.

تصريح حكومي بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣١

الاقتصاد السوري لا يعاني من أزمة خانقة وركود حاد ، وهذا الكلام غير صحيح ولم يعد مقبولا. كما أن اقتصادنا محرر تدخله بضائع متنوعة ومنافسة، وهذا لا يمكن وصفه بالإغراق. وإن كانت البضائع المستوردة أرخص من بضائع تجارنا وصناعيينا فلأن قدرتها التنافسية أكبر، ونحن لا نقبل بتجارة ومنافسة غير شريفة.



الواقع الاقتصادي والغلاء وتعدد وتنوع متطلبات الحياة الأساسية على العمل لدوامين أو ثلاثة أحيانا؟، هذا المواطن الذي يجلد نفسه مع طلوع كل فجر يعمل متقطع -متواصل لمدة ١٥ ساعة يومياً في أغلب الأحيان، وذلك مقارنة مع ٤٠ ساعة أسبوعياً في أغلب دول العالم الثري، هذه الساعات الأربعون القادرة على تأمين متطلبات الحياة والعيش الكريم.

وبالانتقال إلى الربط بين الـ ٤٠٠ مليار ليرة سورية المودعة في حسابات دون المليون ليرة سورية، واعتبارها مؤشراً على ارتفاع المستوى المعيشي للمواطن السوري، فإننا نجد -بالاستناد إلى تقرير المصرف المركزي السوري الصادر في شهر أيار ٢٠١٠ - أن إجمالي حجم السيولة الفائضة (بالليرة السورية والعملة الأجنبية) لدى المصارف العاملة في السوق السورية (عامة، خاصة) حتى نهاية ٢٠٠٩ بلغ نحو ٢٥٦ مليار ليرة بزيادة قدرها ٥٦ مليار ليرة عن مستواها في ٢٠٠٨، بمعدل نمو ١, ٢٧٪، وفائض السيولة تركّز لدى المصارف العامة بمبلغ ١٧٠ مليار ليرة بنسبة ٦٤٪ من إجمالي الفائض لدى القطاع

وليس بإبداعات شريحة صغيرة في المصارف العامة والخاصة، هذه الفئة التي يعرفها الجميع، والتي لا يتجاوز عدد أفرادها في أحسن الأحوال ٢٠٠ ألف مودع بين صغير وكبير، مقارنة مع ٢٣ مليون سوري على الأقل، أي لا تتعدى نسبتهم ١٪، وإذا ما افترضنا أن كل واحد منهم ينتمي إلى أسرة فإن نسبتهم تصل إلى ٤٪ من مجموع الأسر السورية المقدّرة به ملايين، فهذه النسبة من الغنى معترف بها في سورية، ولكن السؤال المطروح هنا: هل تعبّر إيداعات هذه الشريحة (٤٪) عن أحوال الشعب السوري بعمومه؟! وهل يختزل واقعها الاقتصادي خارطة معيشتها؟! هذه الفئة القادرة أساساً على تعليم أولادها في التعليم الموازي أو الجامعات الخاصة، علماً أن إقساط أغلب فروع التعليم الموازي باستثناء الهندسات والطب، هي بين ٣٠ - ٤٠ ألف سنوياً، وهي تكلفة يضعها اليوم من محاضرات، تنقل، مصاريف أخرى متنوعة)، حتى المواطن السوري المعدم يجبر على تأمين هذه المبالغ - حتى ولو بالاستدانة - فهل هذا دليل رفاهية اقتصادية يعيشها الشعب السوري المجبر بفعل

آليات وأساليب جديدة يحاول من خلالها

المسؤولون الاقتصاديون قياس تحسن المستوى المعيشي للمواطن السوري، وإجبار هذا المستوى على التحسن قسراً بدلاً من انتهاج سياسات اقتصادية كفيلة برفعه، وخصوصاً بالنسبة للفقراء وذوي الدخل المحدود، فتحسن المستوى المعيشي يجب أن يقاس دائماً من خلال علاقة الدخل والأسعار بالنسبة للشريحة الكبرى من المواطنين،

ركود .. وشبه شلل في حركة الأسواق، وجمود في حركة البيع، وكل ذلك يترافق مع إغراق سلعي مستورد على حساب المنتج الوطني.. هذه السمة الأساسية التي تتصف بها الأسواق السورية اليوم.. هذا الركود المقيم أنتج أساليب جديدة لمحاولة كسره، حيث يتم ابتكار أساليب جديدة للتسويق، واعتماد التنزيلات الكبيرة التي باتت تشهدها الأسواق باستمرار، وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الجهات الحكومية تحاول تخفيف حجم هذه المشكلة، أو نفيها من أساسها في أحيان أخرى، لكن الواقع والأسواق السورية ومؤشراتها تؤكدان عكس هذه التصريحات المدافعة المجافية للواقع والحقيقة. ثمة تنزيلات وصلت نسبتها إلى ٧٠ بالمئة في أغلب المحال التجارية وفي أغنى مناطق دمشق وأفقرها على حد سواء، أي أن حالة الركود هي شبه عمومية، تضاف إليها عروض تسويقية (أغرائية) -قطعة مجانية لكل من يشتري قطعتين، أو كل شيء بخمسمة ليرة سورية، وذلك لإجبار حركة الأسواق الراكدة على الحراك ولو جزئياً، وهذه عروض ونسب لم تشهدها المحال التجارية في السنوات السابقة.. في هذا السياق يؤكد د . عابد فضلية نائب عميد كلية الاقتصاد وجود حالة ركود في الأسواق السورية، والتي تتمثل بخلل بين العرض الذي يفوق الطلب، ويستدل على ذلك بحسب د . فضلية من خلال مؤشرات السوق، أوضاع الناس، والإحساس الشخصي لأغلب الناس، هذا بالإضافة إلى التنزيلات، وابتكار أساليب جديدة لعرض السلع، وهذا بحد ذاته دليل على الركود، خصوصاً وأن نسبة التنزيلات في الأسواق لدينا تزيد عن المتوسط (أكثر من ٥٠٪)، على الرغم من غياب الأرقام الدقيقة التي تقيس حجم هذا الركود .

ركود اقتصادي في الأسواق السورية، جملة يؤكدها التاجر والمواطن العادي وأغلب الاقتصاديين السوريين، لكن السؤال يبقى حول الأسباب الأساسية التي تقف وراء هذا الركود، لأن الحلول تأتي دائماً انطلاقاً من الأسباب المؤدية لهذه المشكلة أو تلك، وحول أسباب الركود الذي تعاني منه الأسواق يشير د . فضلية إلى أن هذا الركود نتيجة طبيعية للأزمة المالية العالمية، أما طول فترة بقائه فتختلف من دولة إلى أخرى، ويتجسد هذا الركود بضعف الطلب الناتج بدوره عن قلة النقود بين أيدي أغلبية المواطنين وضعف القوة الشرائية، وذلك نتيجة بطئ العجلة الإنتاجية لأسباب هيكلية وبنوية عامة، فالركود بالنهاية ضعف الطلب.

وحول الحلول التي يجب على الحكومة القيام بها لتحريك الأسواق السورية وإخراجها من حالة الثبات الذي تعيشها اليوم،

وحول هذه النقطة يرى د . فضلية أن الإغراق - الذي هو نتيجة

لتحرير التجارة الخارجية - يعني طرح بضائع في السوق لغاية إخراج

حرية كسر الحصار... الحصار...



غزة عن توفر تمويل أول ثلاث سفن في أسطول جديد سيتوجه إلى قطاع غزة خلال أسابيع قليلة تحت اسم «الحرية٢».

إن قضية الاعتداء على أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة، يعيد فتح ملف الحصار الجائر على غزة، بما يعيد القضية الفلسطينية إلى الواجهة بأبعادها الحقيقية، ضمن إطار الصراع في المنطقة ودائماً على خلفية الأزمة العاصفة بالنظام الإمبريالي على الصعد كافة.

«رياح السموم» تعصف بكيان العدو



«الجزيرة»، والحكومية«الفضائية السورية»، اللتين تعاملتا مع الحدث بمهنية عالية، وبموقف سياسي متميز. إن نتائج العملية الدموية الفاشية تقتضي من كل أحرار العالم، تعزيز نضالهم من أجل رفع الحصار عن غزة، ودعم صمود الشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني. فالقوى العربية المناضلة في الجليل والنقب والمدن المختلطة تتعرض لأشرس حملة عنصرية، تستهدف رموزها وقادتها، كما أن سياسة تكميم الأفواه، في أراضي سلطة رام الله المحتلة، وتخريب البنية المجتمعية وإفسادها، يتطلب من كل القوى الحرة في عالمنا، تقديم المزيد من الدعم لنضال الشعب الفلسطيني في كل مناطق تواجده.

إن معركة كسر الحصار على غزة قد دخلت مرحلة جديدة. فدماء الشهداء يجب أن لاتضيع في مياه المتوسط، بل يجب أن تتحول إلى إرادة دائمة تعمل على إنهاء الحصار، ووقف بناء الجدار الفولاذي، والفتح الدائم لكل المعابر، لتسهيل حركة تنقل الأفراد والبضائع. وتدفع بالتحرك الشعبي العربي، والفلسطيني في مقدمته، من أجل التمسك بخيار المقاومة، والعمل على إسقاط كل الأدوات والكيانات، التي مازال ترى في التعامل والتفاوض مع كيان القتل والإجرام الصهيوني، ضرورة سياسة وديبلوماسية.

لم تغرق سفينة«مرمرة» في البحر، ولم تغص السفينة الايرلندية التي حملت اسم شهيدة فلسطين وأحرار العالم «راشيل كوري» في أعماق اليم. بل إن هذا الكيان المصطنع هو الذي يتهاوى. ففي صحيفة «هآرتس» الصهيونية الصادرة يوم ١ حزيران/ يونيو مقال عنونه كاتبه به اسرائيل تفرق في البحر». إنه توصيف دقيق لحقيقة تسلمع في كل يوم. ■■

أرادت بجريمتها النيل من انتشار الفعل المقاوم الذي تخشاه، أن ما اقترفته كان محض «دفاع عن النفس»، وهو ما رفضه العالم كله وتركيا على وجه الخصوص، والتي أشارت إلى أنها سترسل أساطيلها الحربية لحماية أية بعثة إنسانية تهدف لكسر حصار غزة في المستقبل، وفي هذا الوقت ورغم التهديدات «الإسرائيلية» بتكرار المجزرة قيل إن السفينة الأيرلندية «راشيل كوري» تشق طريقها إلى غزة، في حين أعلنت الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن

أما في أروقة مجلس الأمن الذي انعقد بناءً على طلب تركيا ولبنان فقد بذلت «الدبلوماسية» الأمريكية كل ما في وسعها لتمبيع أي قرار ضد «إسرائيل»، وحتى تعطيل البيان الرئاسي و«تشفيته» من كل مضامينه التي طلبتها حكومة أردوغان في تركيا، علماً بأن البلد لايزال عضواً في حلف الأطلسي.

تشديد العزيمة رداً على الإجرام والأكاذيب
وعلى الضفة الأخرى زعمت سلطات الاحتلال، التي

جثة في البحر

ووفقاً لما قالته المتضامنة السورية شذى بركات بعد عودتها إلى الأراضي السورية فإن جنود الاحتلال رموا جثة شهيد تركي في البحر بعد قتله، بينما أكد المطران كابوتشي أن الجنود كبلوا أيدي المتضامنين بكل وحشية وعنف، أما المتضامنان السوريان الآخران محمد سلطة وحسن رفاعي فأكدَا أن عشرات الشهداء والجرحى سقطوا على يد القوات المسلحة الصهيونية في نصف ساعة، في حين أكد آخرون أن الرصاص الإسرائيلي كان بالرأس مباشرة أي تنفيذ الإعدام عمداً، قبل أن يتم اختطاف المتبقين من أعالي البحار وأسرهـم والتحقيق معهم، ثم الإفراج عنهم بشكل انتقائي. وحتى ساعة إعداد هذا المقال ما يزال مصير عدد من المتضامنين مجهولاً.

جريمة ضد الإنسانية

جاءت ردود الفعل الأولية على الإرهاب الصهيوني لتؤكد بمجملها استهجان العالم (باستثناء الولايات المتحدة) لبشاعة الجريمة، وأدانت الكثير من العواصم رسمياً ما اقترفته قوات الاحتلال بينما خرج المواطنون في الكثير من الدول متظاهرين ضد الحصار غير الشرعي على غزة، ومطالبين بمحاسبة «إسرائيل» ومحكمة متخذي قرار الهجوم ومنفذهه على أنهم مجرمون ضد الإنسانية، كما علقت نيكاراغوا علاقاتها مع الكيان.

لبنان فقد بذلت «الدبلوماسية» الأمريكية كل ما في وسعها لتمبيع أي قرار ضد «إسرائيل»، وحتى تعطيل البيان الرئاسي و«تشفيته» من كل مضامينه التي طلبتها حكومة أردوغان في تركيا، علماً بأن البلد لايزال عضواً في حلف الأطلسي.

تشديد العزيمة رداً على الإجرام والأكاذيب
وعلى الضفة الأخرى زعمت سلطات الاحتلال، التي

◀ محمد العبد الله

لم تكن العملية الإجرامية الوحشية التي قامت بها قوات العدو الصهيوني فجر يوم الاثنين ٢١ مايو/أيار، خارج المألوف في السياسة والسلوك الذي انطلقت منه الحركة الصهيونية وهي تغزو أرض فلسطين العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. وإذا كانت ذاكرة البعض مليئة بالتقوب، فإن السجل الأسود لجرائم المستعمرين اليهود، الممتدة على أكثر من قرن من الزمن، سواء على يد الهاغاناه وشيترين ومثيلاتها، أو في ممارسة ارهاب «الدولة» الذي يقوم به الكيان الصهيوني الاستعماري منذ ٦٣ عاماً، يشهد أنه لا توجد مفا جأت بالعملیات العدوانية العسكرية، أو الاغتيالات والتصفیات التي يعتمد عليها «الموساد» باستهدافه المناضلين في أكثر من مكان. لكن ما حصل فجر ذلك اليوم الممهور بدماء أبطال الحرية، الذين يحملون قضية فلسطين في قلوبهم وضمايرهم، عكس وبدرجة صارخة، درجة الحقد العنصري/ الاستعلائي، وكشف حقيقة ضعف هذا التجمع الاستعماري، رغم وحشية وسادية وحدات القتل التخوية، وزعيق ونباح «الزعران» التي تردد صداها في بعض الفضائيات التي نقلت تفاصيل الجريمة. وقد تجلى هذا الحقد في التهديد الإعلامي للعملية. فوزير البيئة في حكومة القتل الصهيونية، يصف المشاركين بقافلة أسطول الحرية ب«الحيوانات»، كما أن نائب وزير الحرب «فينلاني» وصف منظمي قافلة السفن بأنهم«أتباع حماس وحزب الله». في لعبة مكشوفة وسخيفة، تلعب على وتر «الاسلامفوبيا»، لربط القوى المشرفة على تسيير الحملة، بقوى دينية تتم شيطنتها ولصق تهم الإرهاب فيها، مما يعني الاستعداد لمواجهتها، وهذا ما عبر عنه المتحدث باسم جيش العدو«أدرعي» يوم ٢٠/ ٥ (إن البحرية»الإسرائيلية» ستستخدم القوة المفرطة وستمنع سفن أسطول الحرية من الوصول إلى قطاع غزة).

حملت سفن أسطول الحرية المساعدات الغذائية والطبية، وبعض مقومات الحياة لشعبنا في قطاع غزة المحاصر. لم يكن العالم يعرف أن عربيات المعاقين، وكميات الأسمنت والأخشاب ولعب الأطفال، والدفاتر والأقلام، هي أسلحة مدمرة، حرص على نقلها ٦٠٠ متطوع من النخب السياسية والمجتمعية والإعلامية من أكثر من أربعين دولة، منهم عشرات النواب من عدة دول أوروبية وعربية، مع تواجد ملحوظ للمشاركة التركية»١٦٠ شخصية اجتماعية بارزة من ٨١ مدينة وبلدة». والأهم أن هؤلاء المناضلين والمناضلات نقلوا الدعم الأممي، السياسي والإنساني للشعب الفلسطيني، المحكوم بالموث البطيء داخل غزة البطة.

لم تفعلها أية عاصمة عربية متورطة

أعلنت نيكاراغوا تعليق علاقاتها الدبلوماسية مع«إسرائيل» احتجاجاً على مهاجمتها أسطول الحرية. وقال بيان صادر عن مكتب الرئيس دانيال أورتيغا «إن نيكاراغوا علقت فوراً علاقاتها مع إسرائيل ابتداء من الثلاثاء».

وشدد البيان على عدم شرعية الهجوم الإسرائيلي على القافلة الإنسانية، مؤكداً أنه خرق واضح للقانون الدولي وحقوق الإنسان. كما جددت نيكاراغوا في هذا الإطار مساندتها غير المشروطة للشعب الفلسطيني، ودعت إلى إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة. يذكر أنه في مطلع العام ٢٠٠٩ أعلنت كل من فنزويلا وبوليفيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع«إسرائيل» احتجاجا على العدوان الذي شنته على قطاع غزة.



بيان من الشيوعيين السوريين

العين تقاوم المخرز... وتنتصر

● المجزرة التي حدثت فجر اليوم ٢١/٥/٢٠١٠ في المياه الدولية ضد نشطاء ومناضلي الحرية، ممثلي خمسين بلداً في العالم، والتي نتج عنها سقوط العشرات من الشهداء والجرحى العزل من كل سلاح على أيدي قراصنة الجيش الصهيوني، تؤكد أكثر من أي وقت مضى أن المقاومة ضد التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني هي شرف وضمير هذا العصر، ومن خلالها فقط يمكن تحرير فلسطين والجولان والعراق، والحاق الهزيمة التاريخية بأعداء الشعوب ومشعلي الحروب ضدها لتفادي انهيار الرأسمالية العالمية، من أمريكا اللاتينية وصولاً إلى مناطق شعوب هذا الشرق العظيم.

● بعد تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة، وبعد هزيمة الجيش الصهيوني في لبنان على يد المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، وفشل هذا الجيش في الحرب على غزة، يحاول قادة الكيان الصهيوني استعادة هيبة الردع لجيشهم المهتز.. ولأن المعركة الآن ضد سورية ولبنان وإيران المد عومين بخيارات الشعوب وتأييدها للمقاومة، لجأ جيش الاحتلال إلى ارتكاب المجزرة البربرية ضد أفراد أسطول الحرية، ليستعيد هيئته المفقودة في معارك مارون الراس وعيتا الشعب في الجنوب اللبناني، وعلى مشارف غزة الصامدة.

● إن إقدام ممثلي الشعوب من خمسين بلداً على تحدي الجبروت الصهيوني، وإصرارهم على كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، يؤكد بجلاء تعاظم النهوض الشعبي في العالم ضد التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني، ويؤكد أن الثنائية الحقيقية في الصراع العالمي اليوم هي: إمبريالية ـ شعوب.. وها هي معظم حكومات العالم تضطر تحت ضغط خيارات شعوبها إلى استدعاء السفراء الإسرائيليين في بلدانها لتبلغهم- وإن بأشكال متفاوتة- استككاراً للمجزرة ضد طواقم أسطول الحرية في عرض البحر.

● لا قيمة لأية مظاهرات أو استكارات كلامية في الشارع العربي إذا لم تقترن بعملية فرز بين خطي المقاومة والمساومة، وفضح وعزل قادة دول الاعتال العربي المرتبطين بالتحالف الإمبريالي ـ الصهيوني سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

● العار كل العار «لقادة النظام الرسمي العربي»، الذين تأمروا على المقاومة، واختاروا طريق الخيانة والمساومة والتحالف مع الإمبريالية الأميركية والصهيونية العالمية منذ كامب ديفيد وحتى الآن، على حساب الكرامة الوطنية وتحرير الأرض واستعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين مقابل البقاء في عروشهم، وضرب الشعوب ومنعها من تقرير مصيرها ومواجهة قوى الاحتلال عبر خيار المقاومة الشاملة.

● إننا لا نراهن على النظام الرسمي العربي عدو المقاومة، الذي ترفرف بالقرب من معظم قصور استبداده «الاعلام الصهيونية»، وتقوم في محميات داخل عواصم بلدانه «المكاتب التجارية الإسرائيلية» السرية والعنينة، ويرتبط بمعاهدات استسلام جرى توقيعها برعاية الإمبريالية الأمريكية عدوة الشعوب في العالم.

● من حق الشعوب العربية أن تقول: كفى كلاماً خادعاً عن «السلام والمفاوضات» مع العدو الصهيوني «وبالرعاية الأمريكية» في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي ظل وجود القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج ومعظم البلدان العربية...

إن السلام الحقيقي واستعادة الحقوق الوطنية وتحرير الأرض، سبيلها واحد لا بديل عنه ألا وهو المقاومة الشاملة، وهو ما انتهجه وسلكه أسلافنا العظام، وهو ما يفعله الآن أبناء فلسطين ولبنان والعراق والجولان... وفي كل مكان، ضد التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني.

إن ما ارتكبه جيش العدو اليوم في المياه الدولية يؤكد بداية زوال الكيان الصهيوني، ويؤكد البطلان التاريخي لوجوده اللاشرعي ككل.

المجد لشهداء أسطول الحرية والمقاومة في كل مكان من ساحات المواجهة ضد الإمبريالية والصهيونية الذين أثبتوا أن العين تقاوم المخرز... وتنتصر.

دمشق ٢٠١٠/٥/٢١

رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

القضية... والصراع في المنطقة

غزة ضمن «بانوراما» فيدل

الإمبراطورية والحرب



أن يعيشوا حياة يسودها السلام والأمن للذين لم يحطوا بهما أبداً [...] ولكننا نعلم اليوم أنه يمطر على سكان غزة بشكل متكرر وأبل من الفسفور الأبيض وغيره من المركبات اللإنسانية والقاسية التي يتم إلقاؤها على هذا القطاع بحمية نازية فاشية بالفعل.

يوم أمس الحادي والثلاثين من أيار فجع المجتمع الدولي للهجوم الذي شنّه نحو مائة من جنود القوات الخاصة الإسرائيلية في مياه دولية على مسافة عشرات الأميال من ساحل غزة، بعدما نزلوا من طائرات هيلوكبتر في ساعات الفجر، مطلّقين النار بشكل جنوني ومسعور على مئات الأشخاص المدنيين العزلّ من جنسيات مختلفة، لينزلوا بينهم- حسبما ذكرت أوساط صحافية-

ما لا يقل عن عشرين قتيلاً وعشرات الجرحى. ومن بين الأشخاص الذين تعرضوا للهجوم وكانوا ينقلون مساعدات للفلسطينيين المحاصرين في بلدهم نفسه كان هناك مواطنون أمريكيون.

منذ أكثر من خمسين سنة من اليوم أطاحت الولايات المتحدة بحكومة محمد مصدق. كان هذا قد انُخب رئيساً للحكومة للإيرانية في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥١. وافق مجلس الشيوخ على تأميم النفط، بعدما كان هذا راية كفاحه، وذلك في الأول من أيار من السنة نفسها. وصرّح: «السنوات الطويلة من المفاوضات مع بلدان أجنبية لم تقض إلى شيء حتى الآن».

من الواضح أنه كان يقصد القوى العظمى الرأسمالية، التي كانت تسيطر على الاقتصاد العالمي. سيطرت إيران على المنشآت بمعارضة شديدة من جانب «بريتيش بيتروليوم» التي كانت تسمى آنذاك «شركة النفط الانغلو إيرانية».

لم تكن متوفرة لدى البلاد إمكانية تاهيل فنيين. وكانت بريطانيا قد سحبت طاقم فنيينها وردت بمنع وصول قطع الغيار إليها وإغلاق

نداء: إسرائيل أصبحت فاشية، وعلينا نحن توقيفها الآن!



إذ يتزايد شعور إسرائيل بضعف موقفها، وحتى مناصروها ينقسمون. وإذا كانت لا تزال تتمتع بالحصانة، فيسبب دعم الولايات المتحدة وأوروبا. علينا نحن إذن، نحن المواطنين الأوروبيين، التأثير على قادتنا السياسيين المتواطئين. فلننقل في كلّ مكان إنّ أوروبا هي التي ضمت «إسرائيل» في الواقع مؤخراً إليها بوصفها العضو الثامن والعشرين. فلننقل في كلّ مكان إنّ ساركوزي قد تنبأه بأنه أحضر جميع السجناء الفرنسيين في الخارج لكنّه لم ينبس ببنت شفة دفاعاً عن صلاح حموري، الفرنسي- الفلسطيني الشاب سجين الرأي في «إسرائيل»! فلننقل في كلّ مكان إنّ أوروبا تساعد «إسرائيل» على تصدير منتجاتها غير الشرعية! وإنّه من المشروع مقاطعة تلك المنتجات على عكس ما تزعمه السيدة أليو ماري، وزيرة الداخلية التي تنتهك القانون الدولي!فلننقل في كلّ مكان إنّ أوروبا، عبر رفضها الاعتراف بالحكومة التي انتخبها الفلسطينيون والتفاوض معها، قد أعطت الضوء الأخضر لـ«إسرائيل» كي تقصف غزة. فلننقل في كلّ مكان إنّ تجار السلاح الأوروبيين هم الذين يسلّحون إسرائيل بمسعدة ساركوزي وميركل وشركائهما! إذا، حين تقوم «إسرائيل» بالقصف والذبح، فساركوزي وميركل وشركاؤهما هم الذين يقصفون ويذبحون! إذا شرحنا هذا كله شرحاً بسيطاً ومتماسكاً ولم نخرج على الوقائع، وقدمنا التفسيرات حول التاريخ الحقيقي للاستيطان الإسرائيلي وحول الأسباب الاقتصادية الفضائحية التي تدفع الولايات المتحدة وأوروبا إلى دعمه، سوف يفهم الناس ويضطّون لإيقاف هذه الجرائم. هذه مسؤوليتنا جميعاً.

■ **ترجمة قاسيون / مقاطع مطولة**

أسطول الحرية.. وأولوية كسر الحصار وهزم الاحتلال



◀ حمزة منذر

من واجب كل ذي ضمير حي، وإلى أي شعب انتمى، أن يفضح المجزرة التي ارتكبتها جيش العدو الصهيوني في المياه الدولية ضد نشطاء ومناضلي الحرية، ممثلي العشرات من بلدان العالم، والذين تحدوا الجبروت الصهيوني وأصروا على ضرورة كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، في مهمة إنسانية عجز عنها النظام الرسمي العربي وما يسمى بالمجتمع الدولي الرسمي الذي ما زالت تقوده الإمبريالية الأمريكية عدوة الشعوب!.

لكن من الواجب أيضاً الانتقال من الاستغراق في وصف حيثيات تنفيذ المجزرة المرتكبة بحق نشطاء أسطول الحرية والطريقة الهوليودية التي استخدمتها «قوات النخبة» في جيش العدو باحثّة عن أي «انتصار» حتى وإن كان على ظهر سفينة، إلى تسليط الضوء أكثر على الحصار نفسه وأبعاده ومراميه وضحاياه والمتواطئين في استمراره عرباً وأجنب، وانعكاس كل ذلك على الصراع العربي- الصهيوني على المستويين القريب والبعيد .

بدأ الحصار على قطاع غزة ليس كما يتوهم البعض في أعقاب الحرب عليها مع نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩، بل في حزيران ٢٠٠٧، أي إنه فاق الألف يوم وتجاوز زمنياً حصار القطعان النازية لمدينة لينينغراد البطلة في الحرب العالمية الثانية، ولأن أهالي غزة كذلك رفضوا الاستسلام، أو الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتمرسوا في المقاومة منذ عشرات السنين، وأجبروا جيش العدو على الانسحاب، قرر قادة الكيان الصهيوني فرض الحصار المطبق على قطاع غزة بحراً وبراً وجواً، بسكانه الذين يتجاوز عددهم المليون ونصف مليون فلسطيني على مساحة لا تزيد عن ٢٥٠ كم مربع، وبالرغم من الصمود الأسطوري لأهالي القطاع فيمواجهة الحصار، تفيد التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأنغذية والزراعة (الفاو) أن ٦١٪ من سكان القطاع يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات الفقر الشديد والبطالة، وتوقفت الأعمال الحرفية وانتشار الأمراض وتلوث المياه وانقطاع الكهرباء وتعطيل الخدمات العامة.

ولا شك أن تشديد الحصار الصهيوني على أهالي القطاع هدفه الرئيس هو الوصول إلى مكاسب سياسية وفرض وقائع على الأرض تتعلق بتصفية القضية الفلسطينية من قضية شعب وحقوق وطنية ثابتة بالعودة والتحرير وتقدير المصير وإقامة الدولة، إلى فرض الاعتراف الفلسطيني بما يسمى الدولة اليهودية الصرفة وأحداث تغييرات ديمغرافية كبرى في سكن الفلسطينيين في الجليل والنقب والمثلث والضفة الغربية تحت عنوان «تبادل الأراضي» مقابل إعطاء كانتونات للفلسطينيين لا ترقى حتى إلى حكم ذاتي!.

وإذا كانت المجزرة الإسرائيلية ضد نشطاء أسطول الحرية قد كشفت أمام الرأي العام العالمي فاشية وبربرية العقلية العسكرية الصهيونية إزاء كل من يفكر بكسر الحصار، فإن جوهر استمرار الحصار ومراميه القربية والبعيدة يفرض علينا مقاومته وكسره، لأن استمراره يشكل خطراً أكيداً على القضية الفلسطينية ككل، وهذا ما لا يجب السماح به مهما كانت التضحيات والمصاعب، ومن هنا لم يعد يكفي التعبير عن الاستنكار والإدانة أو استمرار المراهنة على المجتمع الدولي أو النظام الرسمي العربي وكل ما سياً خذه من قرارات تخديرية تطيل استمرار وجوده وتواطئه مع التحالف الإمبريالي- الصهيوني.

ليس من المطلوب فقط من نظام مبارك أن يفتح معبر رفح فتحاً مؤقتاً، تحت ضغط الجماهير المصرية والرأي العام العالمي، أو حتى «تفيس الضغط عن الكيان ذاته وتغيبب جرائمه». بل المطلوب طرد السفير الإسرائيلي من قاهرة المعز وطرد السفراء والمكاتب التجارية الإسرائيلية من أية عاصمة عربية ووقف اللهاث وراء أوهام «السلام» الذي يعرضه التحالف الإمبريالي- الصهيوني منذ كامب ديفيد وحتى الآن.. فقد أثبتت التجارب ولدى كل الشعوب أن المفاوضات والتنازلات لا تحرر أرضاً طولها باع ولا تستعيد أيأ من الحقوق الوطنية.

وحدها المقاومة الشاملة والإرادة السياسية للمواجهة، وبالا اعتماد على قوى الشعب الجبارة، قادرة على تحرير الأرض واستعادة الكرامة الوطنية والحاق الهزيمة بقوى الاحتلال مهما امتلكت من قوة عسكرية غاشمة، وليس هناك من يستهين بخيار المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق إلا أولئك المهزومين من قادة دول الاعتلال العربي المرتبطين بالتحالف الإمبريالي- الصهيوني، والذين لا يدركون أن قوة هذا التحالف إلى أفول وزوال، وعند ذلك سيكونون حمولة زائدة في سفينة التحالف المعادي للشعوب!.

إن منطقة شعوب هذا الشرق العظيم تشهد بداية نهوض وطني شعبي عارم سيغير وجه المنطقة وسيطيح لاحقاً بكل قوى الاحتلال الأمريكي والصهيوني وهذا ما تخشاه واشنطن وتل أبيب، فالأولى تبحث عن «نصر» محدود في ولاية داخل أفغانستان، والثانية تبحث عن «نصر» حتى وإن على ظهر سفينة في أعالي البحار!..

h.monther@kassioun.org

رسالة ضد «إسرائيل» في أروقة الكونغرس

- ليس من المقبول إطلاق الرصاص وقتل المدنيين الأبرياء
 - ليس من المقبول ارتكاب عمل عدواني بحق حليف آخر للولايات المتحدة
 - ليس من المقبول مواصلة حصار يمنع عمليات الإغاثة الإنسانية
 - إن تصرف «دولة إسرائيل» يستدعي من الولايات المتحدة، بوصفها شريكة إسرائيل في المنطقة، إعادة توضيح علاقتها ووضع الحدود والشروط الكفيلة باحترام وتعاون ثنائي.
 - إن «الدفاع عن النفس» لا يعني قتل المدنيين الأبرياء في أي مكان في العالم ومتى شاعت.
 - ينبغي محاسبة إسرائيل على دعمنا وحياة جنودنا وإنفاق مليارات الدولارات من جيوب دافعي الضرائب لدينا. إن إسرائيل مدينة للولايات المتحدة أكثر من قيامها بغضب طائش ومخطط مسبقاً بحق الأبرياء
 - إن صحة أي تحقيق دولي مستقل تستدعي ألا يقوده من يخضع فعله للتدقيق. وإذا ما توانينا عن التصرف جوهرياً فإن الولايات المتحدة تقدم ترخيصاً للعنف وتكون متواطئين فيه وسيضطر مواطنونا لدفع الثمن.
 - نحن الموقعين أدناه نأسف بشدة لسقوط الضحايا (...)** **وإن كل أصحاب الإرادة الطيبة يعرفون (أن هذا السلوك العسكري) ليس دفاعياً ولا أخلاقياً وينبغي أن تترتب العواقب عليه.**
- نتنظر ردكم**

ترجمة قاسيون

في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول

الحرية، بدأ النائب عن ولاية أوهايو، دينيس كوسينيتش، في الثاني من حزيران بتوزيع رسالة على

زملائه في الكونغرس الأمريكي، لجمع توقيعاتهم، وهي موجهة للرئيس الأمريكي باراك أوباما، أورد فيها، بلغة

ومنطق أمريكيين بالطبع، انتقادات واسعة لـ«إسرائيل»

موضحاً خطورة استمرار التحالف الأمريكي-

الإسرائيلي في ظل السلوك والعنجهية الإسرائيلية.

ومن ضمن ما جاء في هذه الرسالة:

على اعتبار أن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل أكثر حلفائنا أهمية في المنطقة والذي يترجع بقاؤها على سلم أولوياتنا، فإنه من الملزم للقائد الأعلى (أوباما) أن يستدعي إسرائيل لتقديم كشف حساب تخطيطي وتنفيذاً للهجوم العسكري القاتل في المياه الدولية على أسطول مسالم يحمل مواطنين من خمسين بلداً.

في الغارة العنيفة التي نفذتها قواتها الخاصة على «ما في مرمرة» أظهرت حكومة إسرائيل عدم أكثرث لكيف يمكن لسلوها أن ينعكس على حياة الأبرياء المفتقرين لوسائل الدفاع، وحياة أصدقائها وحلفائها ولاسيما الولايات المتحدة، وإن على الولايات المتحدة، أن تذكر إسرائيل بما يلي:

- ليس من المقبول خرق القانون الدولي على نحو متكرر

تستمر صحيفة قاسيون في تخصيص مساحة في كل عدد لمناقشة مشروع الموضوعات البرنامجية، تنفيذاً لقرار مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بهذا الخصوص.. وهي تجدد الدعوة لجميع الرفاق والأصدقاء والمهتمين لإرسال مشاركاتهم وملاحظاتهم، على ألا تتجاوز المادة المرسلة الـ٧٠٠ كلمة كحد أقصى..

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

نحو حزب يدرك دوره الوظيفي الحقيقي



◀ عادل ياسين

لن يختلف اثنان على أهمية طرح الموضوعات البرنامجية للنقاش العام، وهذا الشكل من الحوار المكتوب والعلني هو أرقى أشكال الحوار كما قال (لينين)، حيث استخدم سلاح النقد لمواجهة خصومه الفكريين والسياسيين، استناداً للنظرية في تفسير الواقع من أجل تغييره، وكانت هذه إحدى الوسائل العامة التي استخدمها للنفاذ إلى أعماق الشعب الروسي، وخاصةً الطبقة العاملة التي كانت محور نضال الحزب التنظيمي والسياسي لجذبها إلى مواقع التنظيم، وإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في البداية، والمهام الاشتراكية ومهام الدفاع عن الوطن لاحقاً، ومن هنا فإن طرح هذه المهام للنقاش العام سيؤدي إلى تفاعل الأفكار، ووجهات النظر التي قد تختلف هنا أو هناك، وهذا طبيعي في مجتمع يتعمق فيه الصراع الطبقي، ويتطور بفعل الضغوط والعدوان الخارجي وبفعل السياسات الليبرالية في الداخل، حيث يلتقي البرنامجان في تثبيت مصالحهما المعادية للشعب السوري وشعوب المنطقة. وما يساعد البرنامجين على التحقق هو وجود مجموعة من العوامل، أهمها غياب الحياة السياسية الفاعلة في تبةئة الجماهير للدفاع عن مصالحها، وتشظي القوى الوطنية ومنها الشيوعيون في فصائل مما يجعلها غير قادرة على الفعل السياسي والكفاحي دفاعاً عن مصالح الجماهير، التي لم تعد ترى بهذه القوى أنها تعبر عن مصالحها الجذرية لاختبارها في محطات هامة كان من المفترض بهذه القوى أن تكون حاضرة في الشارع، ولكنها للأسف لم تكن موجودة مما دفع قوى السوق

والقوى الأصولية الدينية للنفاذ إلى الشارع والتأثير عليه بشكل أو بآخر.

جاء في البند الأول: حول المرجعية الفكرية «إن الانقطاع عن الواقع هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم قدرة الماركسيين على تجديد النظرية، كما إن عدم الاعتراف بمبادئها الرئيسية الثانية، والابتعاد عنها يؤدي بدوره إلى خلل في تفسير الواقع». وأيضاً جاء «لقد كانت الماركسية اللينينية دائماً نظرية للتغيير الثوري للمجتمع وهي لا بد أن تستند إلى تفسير صحيح له لإنجاز مهمتها....»

إن ما جاء في المقتولتين السابقتين يؤكد صحتهما الواقع المعاش، فالحركة الشيوعية السورية عاشت مخاضاً ومازالت تعيشه بسبب الاعتراف اللفظي فقط بالمبادئ الماركسية وما طرحه ماركس وإنجلز ولينين، متجاوزين فعلياً رؤية الواقع وتفسيره تفسيراً علمياً من أجل إيجاد الآليات التنظيمية والجماهيرية اللازمة لتغييره، حيث انعكس الافتراق بين النظرية وتطبيقاتها بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إلى عزلة حقيقية أثرت على واقع الحزب سياسياً وتنظيماً وجماهيرياً.

لقد جرى تبني مجموعة من الأفكار والطروحات التي أثبت الواقع عدم صحتها، كما لم تجر مراجعة موضوعية للخط السياسي والتنظيمي، وجرى الإصرار على استمرار التمسك بصحة الخط السياسي الذي يحقق الانتصار تلو الانتصار بالوقت الذي كان الحزب يتراجع جماهيرياً وسياسياً وتنظيماً.. مما أدى إلى انقسامات جادة أفقدت الحزب دوره الحقيقي المفترض أن يلعبه في الحياة السياسية، وتحول إلى فصائل، وأصبح الصراع الداخلي هو الغالب في عمل

كوداره وهيئاته الحزبية حيث ساد الإبعاد والتخوين والاتهامات المختلفة.

إن ما جرى في الحزب من تشطّ وانقسامات سياسية وفكرية وتنظيمية شيء مؤلم وخسارة كبرى للشعب السوري وفقرائه، حيث ساد الجمود العقائدي النصوص وفي الجانب الآخر ساد التشكيك بإمكانية النظرية الماركسية اللينينية وصلاحيتها وقدرتها على التطور.

إن كلتا وجهتي النظر قد أفقدت الحزب (الفصائل) القدرة على تطوير النظرية وصياغة رؤية وخطاب تتطلبه ظروف النضال الجديدة ما بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي، وسيادة النفوذ الامبريالي الأمريكي والصهيوني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حيث يتطلب مواجهة هذا التطور الجديد الطارئ وجود حزب من طراز جديد يتجاوز ما هو قائم من فضائل لا يمكن أن تقوم بالمهام النضالية المطلوبة منها وهي على واقعها هذا، حزب يقوم بدوره الوظيفي بالرؤية والخطاب والممارسة الصحيحة التي تعبئ الجماهير وتكون في مقدمتها وفي قيادتها لمواجهة تلك المستجدات، وهذا ممكن في حال تجاوزنا الخطوط الحمراء التي نصنعها أحياناً لأنفسنا أو التي يصنعها لنا الآخرون، حتى في ظل الظروف الصعبة والقوانين السائدة المكبلة للحريات والحركة السياسية، وفي مقدمتها الشيوعيون.

إن الشعب السوري والطبقة العاملة سيقدران لنا عملنا إذا ما استطعنا إيجاد ذلك الحزب المقاتل دفاعاً عن لقمته وحريته، ومن أجل الدفاع عن الوطن وتحرير الجولان.

■ ■

ليس إلا نضالاً لتوسيع الهامش الديمقراطي



الديمقراطية، أي أنه بمجرد توكع أحد المكونات اللذين يشكلان الديمقراطية، فإنها تنتفي. إنها معادلة من طرفين لا تستقيم بدونهما، فإن غاب أحدهما انفتت وتحوّلت إلى مجرد هوامش تفتح لأكثرية المجتمع مجالاً ضيقاً للتطور وتحقيق التراكمات الضرورية، حتى تلك اللحظة التي يجري خلالها حل التناقض الأساسي، فتفنى ليظهر بعدها نظام جديد يتطابق فيه البناء الفوقي مع البناء التحتي، ثم تقوم الهوامش الديمقراطية بالسماح له بالتطور اللاحق. وإن ما جاء في الموضوعات إنما يعبر عن وجهة النظر هذه (هناك شبه إجماع في المجتمع السوري وبين قواه السياسية داخل الجبهة وخارجها حول مفردات الإصلاح السياسي، وهي قانون الأحزاب والمطبوعات، ورفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإصلاح القضاء.. لكن الأهم الذي دونه لن يكون

الوثيقة البرنامجية الصادرة عن مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين خطوة كبيرة وهامة نحو عودة الحزب الشيوعي السوري إلى دوره الوظيفي في قلب المجتمع السوري، عبر عودة الجماهير إلى الحزب وعودة الحزب إلى الجماهير، خاصة الجماهير الكادحة التي نذر الحزب الشيوعي نفسه ووجوده لأجلها، فالحزب لم يكن يوماً غاية، بل هو وسيلة لكي يقوم بقيادة الطبقة العمالية والكادحين عموماً للتعبير عن مصالحهم، ووسيلة لبناء وطن متقدم حضاري وعادل يحترم ويحمي جميع مواطنيه دون أي تمييز بين مواطن وآخر على أساس ديني أو قومي أو طائفي، ولهذا عندما نقول حزب وطني من طراز جديد، لا يعني هذا أننا سنغير أهدافه التاريخية المعروفة للجميع، لكن يعني أن نبحث عن الأفكار والصيغ الجديدة الملائمة لانطلاقة حزب شيوعي وطني قوي قادر مرّن ذكي ومبدع، لأن المنهج الماركسي أعطانا كل الأسلحة العلمية والأخلاقية لكي نكون كذلك.

إن الطراز الجديد لا يعني أن نفرق بالعدمية والاستسلام للرأسمالية ودعايتها وإعلامها القوي والمضلل.. والطراز الجديد لا يعني أن نحول الماركسية إلى دين إلهي نعبد نصوصه القدرية، بل نحافظ على المنهج الأساسي وعلى مبدأ الأساسي التي وجدت الماركسية لأجلها، وفي الوقت نفسه أن نعرف الفرق بين الثابت/ المبدأ الذي يدعو لمجتمع العدالة والكفاية والمساواة والاشتراكية، وأن نعرف المتغير والمتحول في الظروف الخاصة لبلدنا، والعامّة لمجمل البشرية وتغير الظروف وتطور الاكتشافات العلمية المختلفة التي تكتشف كل يوم. ولهذا فإن تحليل اللجنة الوطنية المتقدم وغير المسبوق لأزمة الرأسمالية العالمية يعطينا البوصلة العلمية وقوة الدليل على عودة الفكر الماركسي للريادة وافتتاح آفاق الحركة الثورية العالمية، وإن هذا الطرف العالمي الذي يقدم الدفع والقوة والشرعية لعودة اليسار الحقيقي في العالم، يجب أن يعطينا القوة الكافية لكي نعيد توحيد الشيوعيين السوريين على أرض صلبة، وهذه الأرض الصلبة تقدمها قواعد الشيوعيين في مختلف المواقع..

إن الانتهازية أصبحت في موقع الدفاع عن موقعها الانتهازى، وهي ضعيفة في مواجهة الواقع المتغير لغير مصلحتها لا محالة، حيث يتدفق اليوم آلاف الشيوعيين إلى نهرهم النظيف الموحد، وإذا كنا نحمل المشاعر المضيفة في ليلنا المظلم الطويل، فالصباح يبدأ بالغسق والولادة لا تأتي إلا بعد مخاض عسير..

■ ■

لأي إصلاح سياسي معنى، هو الوصول إلى قانون انتخابات جديد عصري يكف يد قوى المال وجهاز الدولة إلا بحدود القانون).

ويجب (تفعيل طاقات الشعب السوري كلها لرجّها في المعركة، وعدم حجب شرف مواجهة التحديات القائمة عن أحد، وهذا يتطلب إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢، وإعادة الهوية السورية لكل من حرم منها). إن هذه العبارات وهي صحيحة كلياً، تعبر عن الجانب الروحي للهامش الديمقراطي الذي لا بد من أن يتلازم بجانبه المادي من خلال (إعادة النظر جذرياً بالسياسة الأجرية باتجاه رفع الحد الأدنى للأجور ليطابق الحد الأدنى لمستوى المعيشة)، و(إعادة النظر بسلة الاستهلاك التي يحتسب التضخم عبرها)، و(وضع الخطط للوصول إلى مضاعفة الدخل الوطني كل -٥ سنوات)، و(حل مشكلة البطالة جذرياً خلال فترة زمنية من خمس إلى سبع سنوات)، و(نموذج اقتصادي عادل التوزيع وعالي النمو

سيسمح بحل كل المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد). إن النضال الذي تقوم به الشعوب حالياً للتخلص من براثن النهب الجائر الذي تمارسه الرأسمالية المنفلتة من عقاقها ليس إلا نضالاً لتوسيع الهامش الديمقراطي المعطى لها بقوة نضالها، ولكن لا حل جذرياً إلا بزوال الرأسمالية وبناء الاشتراكية القادرة على تفعيل الديمقراطية، فتنمّع الأضداد والتناقضات من الوصول لحد التناحر، وتبقى على طرقيّ المعادلة (جناحي الطائر) ولو بالحد الأدنى، فتسمح للديمقراطية أن تحبو وتكبر وتصبح تلك الفاتنة الساحرة لقلوب الشغيلة، فتفتح بفتاحها (السحري) الحقيقي كل الأبواب الموصدة للتطور والتقدم والحرية والعدالة الاجتماعية.

■ ■

◀ ستيركوه ميقرى

في البداية أود أن أحيي الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وأن أعبر عن فائق سروري بطرح الموضوعات للنقاش العام.

لقد عالجت الموضوعات موضوعة الديمقراطية في أكثر من مكان، وسأقدم في إطار مناقشة هذه الفكرة ما أعتقد أنه سيساهم في تمميتها .

لقد رأى البعض ب«الديمقراطية» تلك الساحرة الفاتنة التي تظهر على جناحي الحرية وفي يدها مفتاح سحري يفتح كل الأبواب الموصدة أمام المجتمعات البشرية، وبهذه النظرة تتزاج الديمقراطية بعقد قران لا طلاق ولا انفصام فيه مع حرية الرأي والاعتقاد والحزب والحكم والمعارضة وشم الحكومة!! أي إنها كل ما يليي الحاجات الروحية للمجتمعات ومكوناتها البشرية، ولكن هل بحرية الرأي يحيا الإنسان؟ وماذا يهمني أن أسب وأشتم ديغول آلاف المرات يومياً، ولا أستطيع تأمين الخبز لأولادي؟ كما قال أحد العمال الفرنسيين .

وهناك من نظر إلى «الديمقراطية» وكأنها الخبر اليومي الذي يقتاته، ولباسه الذي يقيه حر الصيف وبرودة الشتاء، ودواؤه الضروري للشفاء من الأمراض، والعلم الذي يخلصه من الجهل.... الخ، وبمعنى شامل إنها كل ما يليي الحاجات المادية الضرورية لنشوء المجتمعات البشرية التي بدونها لا تتكون، ولا تسمح لمكوناته البشرية بالحياة والتقدم والرفق، ولكن هل بالخبز وحده يحيا الإنسان؟ وماذا يهيمه إن لبي كل حاجاته بالعيش وهو مسجون في سجن كبير لا يستطيع دخله أن يعبر عما يجول في خاطره، فتقيده أنظمة الحكم بقوانينها الجائرة وكأنها السجنان عليه وهو المسجون لديها غير قادر على أن

القاعدة الجماهيرية والقاعدة الاجتماعية.. والتغيير

مهند دليقان

مع دخول ستينيات القرن العشرين، وبداية التراجع العام للحركة الثورية العالمية، عادت إلى الصدارة ويتصاعد مستمر قضية علاقة الأحزاب بالجماهير، وجدلية التأثير المتبادل بينهما على أرضية تطور الظرف الموضوعي. مع أن هذه القضية لقيت ما لقيته من النقاش والصراع الفكري قبل ذلك بكثير، وتحديداً مع الانقسام البلشفي- المنشفي، أو اللينيني - المارتوفي داخل روسيا، وبين الأممية الشيوعية والأممية الثانية على مستوى أوروبا والعالم لاحقاً. لذلك فإن عودة هذا النقاش - الصراع للصدارة ليس مستغرباً، ولا غير متوقع خلال التراجع، فاهم سمات التراجع هي إعادة طرح كل شيء لنقاش «حر وديمقراطي» والتأكيد على ما أثبتت الحياة خطاه في محاولة يائسة لإعادة اختراع العجلة، وذلك لتعميق التراجع وخلق الأزمات مع عدم إغفال بعض النوايا البريئة، ولكن ضيقة الأفق التي تصب في المصب نفسه في النهاية.

اليوم، ومع بداية تصاعد الحركة من جديد، ما زالت أزمات الماضي - وبقوة العطالة - تفعل فعلها هنا وهناك، فتعبد إلى الواجهة طروحات تعود إلى أكثر من مائة عام مدعية جدتها وحدانتها. فمع كل تحرك جماهيري جديد (اعتصام، مظاهرة، اضطراب، إلخ، يخرج علينا «مثقف» ما ليعلن موت الأحزاب والحركات السياسية وضرورة دفنها قبل أن توظر حركة الجماهير الحية والصداقة.. وذلك في فهم صوري شديد التسطيح للعلاقة بين الجماهير وأحزابها، وكأنهما في تضاد (خارجي وميكانيكي) أزلي. حيث الأحزاب تسعى لاهتة للقبض على الجماهير وتحديد مسارات تحركاتها، لا لشيء إلا لتبرر

وجودها، (وتحديدا لتبرره لحضرة «المثقف» الذي لا يمكن للأحزاب أن تسير أي خطوة للأمام دون مباركته ورضاه التام). وبالمقابل، فالجماهير تسعى لإثبات جدارتها وإنسانيتها الحرة المنعتقة غير المنقادة وغير الملتزمة بأي إطار وبأي نظام. وبينهما يقف «المثقف» عراباً لنبذ الأدلجة والانسجام الفكري، عراباً للفوضى... حيث «الحركة كل شيء، والهدف لا شيء»، كما يزعم برنشتاين أحد أهم زعماء الأممية الثانية، في إنكار مطلق لدور الوعي في التأثير على الواقع، وفي تأليه مطلق للعامل الصديفي.. لعل غرامشي، واحد من أهم من نظروا لهذه العلاقة في «كراسات السجن»، إذ يصنف الناس الذين يسمون اعتباراً، أو من منظور قومي؛ الجماهير، وفقاً لانتماهم الطبقي إلى قاعدات اجتماعية للأحزاب المختلفة (الطبقية بطبيعتها). فلكل حزب قاعدته الاجتماعية، تلك القاعدة التي ينتصر لها خطه السياسي، وهي أوسع القواعد بالنسبة للأحزاب التقدمية وأضيقها للرجعية. فالقاعدة الاجتماعية لحزب شيوعي، هي جميع العمال والفلاحين في بلده، وبالتالي الأغلبية الساحقة من السكان، في حين أن القاعدة الجماهيرية لحزب هي مجموع مؤيديه، والتي تتضمن قاعدته التنظيمية. وهي - القاعدة التنظيمية - أصغر القواعد سعة وأكثرها انضباطاً وأهمها. هنا يأتي مفهوم الكتلة الحرجة اللينيني، ليطم مفهوم الدور الوظيفي للحزب، حيث الكتلة الحرجة هي ذلك الكم النوعي من القاعدة التنظيمية القادر على مطابقة القاعدة الجماهيرية للحزب مع قاعدته الاجتماعية. حينها فقط، يستطيع الحزب القيام بالتغيير الذي نذر نفسه له. من هنا تصبح وظيفة الأحزاب بوصفها حركات منظمة وواعية، أن تلتقط حركة الجماهير في مستواها المطلي، وتعمق هذا المستوى إلى أقصاه (الإضراب)، وتعمل طيلة الوقت على نقله إلى مستواه السياسي والفكري، وحتى الأيديولوجي، في سعي دائم لتحقيق المطابقة بين القاعدة الجماهيرية والقاعدة الاجتماعية كمقدمة وشرط ضروري لا يبدل عنه للتغيير المطلوب. وليس مخزياً فحسب أن تقف الحركات السياسية إزاء حركة الجماهير مصفقةً تذرف دموع التأثر والحسرة والنقد الذاتي، بل هو خيانة موصوفة لقاعدتها الاجتماعية ولهدفها البعيد. على الأحزاب أن تطالب الجماهير دائماً بما هو أكثر وأن تقف مع الجماهير وأمامها بخطوة واحدة لا أمامها بمائة خطوة كما يفعل اليسار الطفولي،

ولا خلفها كما يريد المهزومون المستسلمون لعظمة الحركة وعدم فهمهم لقوانينها.

هناك من يستند في تقديسه لحركة الجماهير، إلى ثورة الاتصالات الحديثة التي سهلت إلى حد بعيد إمكانية التواصل والتسيق بين شباب «متحمسين»، ويستنتج تبعاً لذلك أن التنظيم الجديد الشبكي أو اللاتنظيم، قادر على تحمل أعباء وظيفة الأحزاب التقليدية، وهنا علينا أن نتذكر أن الآلة البخارية وسكك الحديد التي خلقت برولينتاريا وطنية وعالمية إلى حد ما، لم تصنع وحدها الثورات البرجوازية، بل صنعتها أحزاب البرجوازية الصاعدة مستفيدة كل الاستفادة من الأدوات الجديدة، وكذلك فإن كهرية البلاد في الاتحاد السوفيتي، إذ كانت القاعدة المادية التكنيكية لبناء الاشتراكية، فإن توقف هذا

البناء الاشتراكي وانقطاعه لم يحدث بسبب انقطاع الكهرباء وإنما كانقطاع تاريخي سببه تراجع الحزب الشيوعي السوفييتي عن أداء مهمته التاريخية منذ المؤتمر العشرين له، أي بعد ستالين، آخر قائد بلشفي حقيقي في الاتحاد السوفيتي مباشرة.. وتبعاً يكون على الأحزاب الشيوعية في العالم أن تستفيد إلى أقصى مدى ممكن من التطور التكنولوجي الهائل وهي وريثته الشرعية الحقيقية، وأن تفتح الباب أمام إمكانيات خلق أشكال تنظيمية أكثر حركية وتطوراً، لا بأن تخلخل انضباطها بل بأن تزيده وتدعمه وتوجهه، فالمولد الكهربائي لا ينتج الطاقة من ذاته وإنما من تنظيمه الحديدي والصارم لحركة الالكترونات.. على الحزب الشيوعي أن يكون مولداً اجتماعياً، مولداً للطاقة الاجتماعية الخلاقة .. ■■

ركن الوراقين

وديع حداد.. لست إرهابياً

صدر عن دار كتعان كتاب «د. وديع حداد.. لست إرهابياً» تأليف الحكيم النعيمى. الكتاب عبارة عن رصد لعشر سنوات من مسيرة النضال الفلسطيني عبر شخص د. وديع حداد المثير للجدل، لانتهاجه شعار «مطاردة العدو في كل مكان»، وعمليات خطف الطائرات والتخطيط لها وما اكتنف هذه الشخصية من غموض. فصول الكتاب تستند إلى رواية بعض الشخصيات التي شاركت في عمليات الخطف، وما اكتنفها من مراحل: بدءاً بالتخطيط وانتهاءً بالمحاكمات. ألقى الكتاب الضوء على معطيات تلك المرحلة وذاك الرجل الذي هز العالم لعشر سنوات، والذي خلف وراءه رفاق درب أكملوا مشواره، ومنهم من انتحى بنفسه برحيله.

تحت سماء الثلج

«إن نصوص خلود المطلي تمثل مغامرة شعرية في أكثر مناطق الحس الإنساني وعورة وشقاء، ومع هذا تظل تحتفظ بنقاها التصويري المنسجم مع الموضوعات الأثيرة على قلب الشاعرة والتي تتواءم مع وعيها الذاتي...» هذا بعض مما كتبه الشاعر عيسى الياسري في مقدمة مجموعة «تحت سماء الثلج» الصادرة (في طبعة تحمل قسمين: عربي وإنكليزي) عن دار «النهرين» بدمشق. من الكتاب نحتار: «البحر واسع/ والفرقى ينتظرون ساعة الصفر/ وكذلك أسماك القرش».

مقهى شارع البرلمان

«الدالية المجاورة لمعمل النبيذ تحتفل كل عام بذكرى تأسيسه الأربعين/ الدالية المجاورة لمعمل النبيذ تحار لماذا لا تشاركها صبايا القرية فقرات الاحتفال» يقول فاتح كلثوم في مجموعته الجديدة «مقهى شارع البرلمان» (دار بعل - دمشق)، بعد مجموعتين شعريتين هما: «رقم لأبجدية القرن»، و«زفير الأحرف الساكنة». وقد أهداه إلى «اللاجدوى: الصديقة الوفية التي أخونها عند ناصية كل حلم، ولم تمل من مرافقتي».



وكل ما يتعلق بحقوقه كشاعر ومترجم، وعده «وكيلاً حصرياً» له حق حماية حقوقه في كل ما ذكر، بعد أن حذر من سرقة حقوقه من بعض الناشرين حيث كتب التحذير التالي في موقعه على الإنترنت: «أنا، سعدي يوسف، الشاعر الذي شرّدتُه الأنظمة، وسطا على أعماله اللصوص، أعلن أن ما يقوم به خالد المعالي، صاحب دار «الجمال»، مؤيد الاحتلال وحكوماته، اللص الجديد في عالم النشر، من إعادة طبع غير مشروعة لأعمالي الشعرية والمترجمة، أمر خبيث، مستنكر، وفعل احتيالي صارخ.

وأرجو من المؤرخين والقراء وأصحاب المكتبات والمسؤولين عن معارض الكتاب، الامتناع عن تداول أي كتاب لي، يحمل اسمي، أصدرته «دار الجمل» التي يديرها المحتال خالد المعالي. أمل في أن أجد سنداً وعوناً ممن يحترمون الحرية والأحرار، وموقفاً واضحاً يصون نظافة الضمير». ومن الجدير بالذكر أن المعالي قد أصدر في داره رواية الإسرائيلي عاموس عوز «قصة عن الحب والظلام»، والتي اعتبرت نوعاً من التطبيع الثقافي مع كيان العدو. ■■

مسجلة الحافلة.. شعرت أنها تنظر من النافذة التي بقربها تتأمل الأشياء يامعان وكأنها تراها لأول مرة أو أنها تستقبل الحياة اليوم.. أحسست أنني مغتازة من تلك الفتاة.. شعرت بغيرة غريبة ليس من حقي أن أشعر بها، وبدأت أقول لنفسي: «ربما هذه الفتاة تعيش عيشة أفضل من عيشتي أو...»، وبينما أنا مشغولة بأفكاري التفتت نحو وهي تبسم ابتسامة لطيفة جداً، لكنني رشقتها بنظرة حاقدة.. وعيست بشدة، وما جعل غضبي يزداد أنها بقيت تبسم كأنني ما نظرت إليها. لقد رغبت أن أضرب تلك الفتاة، لكن لا أعرف ما الذي جعلني أضبط نفسي عن فعل ذلك.. ربما لأنها عادت لتتظر إلى النافذة. وعندما وصلت إلى المكان الذي يتوجب على أن أنزل فيه صاحبت هي بصوت رقيق: «عذراً لو سمحت أريد أن أنزل...». وأخرجت من جيبها قطعة معدنية لا أعرف ما فعلت بها فتحولت إلى عصا.. كنت أنظر إليها بدهشة.. فتح باب الحافلة فنزلت منها، ومشت وهي تطرق بتلك العصا، لا أعرف أو ربما لا أقدر وصف ما شعرت به تلك اللحظة.. إنها عمية ترتدي معطفاً بالياً وحذاء قديماً، وتحمل بيدها بعض القطع الصغيرة المتنوعة كي تقوم ببيعها متجولة في هذا البرد والمطر. لم أنتبه إلى كل هذه التفاصيل إلا عندما نزلت من الحافلة.. شعرت بالأسى والأسف، فرسمت ابتسامة خجولة وأمطرت عيناى، كنت أعتقد أنني أنظر من نافذة غرفتي إلى الحياة، لكنني عرفت أن تلك الفتاة التي كانت تنظر من نافذة الحافلة إلى الحياة، وأني أنا العمياء وليست هي.. أدرت ظهري بعد ذلك، واتجهت إلى المدرسة وأخذت نفساً عميقاً.. فشمنت رائحة الياسمين.. ومشيت.... ■■

أربعة كتب جديدة تصدر له في دمشق

سعدي يوسف وكل «التكوين».. وأنزل لعناته على «الجمال»

صدرت عن «دار التكوين» السوريّة، بدمشق، أربعة كتب جديدة للشاعر العراقي الكبير سعدي يوسف، وهي:

- ١ - «الدامابادا» الكتاب المقدس لدى البوذيين الذي يضمّ أقوال بوذا (ترجمة).
- ٢ - «الشيوعي الأخير فقط»، وهو كتابٌ يضمّ النصوصَ الشعرية التي تتناول موضوع الشيوعي الأخير فقط، وللمناسِبة، يذكُر أن «الشيوعي الأخير»، شأن «الأخضر بن يوسف» شخصيّة فنيّة من ابتكار الشاعر.
- ٣ - «مقالات غير عابرة، كتاب ضمّ إطلالات على عوالمٍ وبشرٍ، ومعالجاتٍ فكريّة من خلال مقالات تشبّه سعدي نفسه.
- ٤ - «قصائدُ الخطوة السابعة» هي آخرُ ديوانٍ لسعدي يوسف، وفيه خمسون قصيدةً.

وكان الشاعر قد فوِّض الناشر السوري سامي أحمد بنشر أعماله الأدبية والشعرية وترجماته عن أية لغة أخرى،

رائحة الياسمين

◀ **بيترا محمد جومر - (١٥ سنة)**

على تلك العتمة التي تقطعها أضواء مترجفة مترامية في كل مكان كنت أمّل برأسي من نافذة تقع في علو حيث كنت أسكن مع عائلتي، كان الجو بارداً والوقت متأخراً.. لكنني اعتدت النظر من هذه النافذة كل يوم قبل أن أتوجه إلى سريري كي أتأمل الحياة وأشعر بها، لا أدري ما سبب ذلك اليأس الذي يصيبني فيجعلني أشعر بأن جميع ما حولي يأسٌ مظلم. منذ فترة وأنا أتدمر من كل الأشياء.. لا شيء يعجبني، ولا أشعر حتى برائحة الياسمين المنبعثة من شرفة الجيران.. دخلت وأغلقت النافذة وأنا أفكر.. أو ربما لا أفكر لا أعرف! وعند الصباح ارتديت ملابسِي وخرجت إلى المدرسة حاملة حقيبتي وقفت إلى جانب الكثيرين المنتظرين الحافلة.. جميعهم عابسون، أتت الحافلة.. صعدت وجلست قرب فتاة تبدو من عمري.. أثارت فضولي ابتسامتها.. كانت تبدو كلوحة متفائلة مشرقة بكل ما فيها.. حتى أنها أخذت تردد بصوت منخفض أغنية من

أسامة أنور عكاشة

حين أصبحت الدراما التلفزيونية العربية فناً

◀ منار ديب

رحل عن عالمنا قبل أيام الكاتب الدرامي المصري الكبير أسامة أنور عكاشة، ليفقد الأدب التلفزيوني العربي واحداً من أعمدته المؤسسة، وأحد أبرز من صنعوا تحولاً في طبيعة المسلسل ليتجاوز طابعه الترفيهي البحث.

بالكاد يذكر أحد مسلسلات أسامة أنور عكاشة الأول «المشرية» ١٩٨٠ بينما تعرف أجيال مختلفة مسلسل «وقال البحر» ١٩٨٢ و«الشهد والدموع» ١٩٨٣ إلا أن الانطلاقة الحقيقية لعكاشة كانت مع «ليالي الحلمية» ١٩٨٧ بأجزائه الخمسة الذي يوازي عمل نجيب محفوظ في الرواية من خلال حكاية أجيال عائلية هي في الوقت نفسه حكاية مصر عبر قرن من الزمن. بعد «ليالي الحلمية» صار كل مسلسل جديد من تأليف عكاشة هو حدثاً، وللمرة الأولى يحظى الكاتب بنجومية تزيد عن شهرة المخرجين بل والممثلين، كان اسم عكاشة كفيلاً بأن يدرك المشاهد أن لديه متعة مشاهدة مضمونة. عكاشة كما كتب البانوراميات العملاقة كـ «ليالي الحلمية» و«زينا» وأخيراً «المصرية»، كتب أعمالاً كبرى كـ «أرييسك» و«أبو العلا البشري» و«الراية البيضاء»، إلا أن أعمالاً له أقل شهرة لا تقل قيمة عن تلك الملاحم الاجتماعية، أعمال فريدة بحساسيتها الإنسانية واختيار موضوعاتها وزاوايا المقاربة مثلاً «أهاليها» الذي يتناول بطالة الشباب، و«الحب وأشياء أخرى» الذي يروي قصة حب بين فنان فقير وفنانة غنية.

وكما كان عكاشة قادراً على طرح أعماق المواقف الدرامية في أعمال محدودة المدى، فإنه في المسلسل نفسه يستطيع أن يخلق عالماً لشخصية ثانوية، فحتى الأدوار الصغيرة كان لها قوتها لدى عكاشة، عبر ذلك من المزيج من الروح الشعبية والطرافة مثلاً بسيوني الذي أصبح المعلم بسة، وخميس الذي صار الخمس، والسبعاب، والمحامي الذي يربي الكتاكي.

ثبت عبر عقود من الإنتاج الدرامي العربي، أن المسلسل التلفزيوني يقوم على النص، كما تقوم السينما على المخرج والمسرح على الممثل، وعكاشة الذي تعامل مع مخرجين وممثلين مختلفين وإن تكررت بعض الأسماء، لم يكن يترك

شيئاً للمصادفة، والأدوات البصرية المتواضعة للدراما المصرية كان الزخم الدرامي لعكاشة يغطي عليها، مع عكاشة صارت الدراما فناً جدياً، وأمكن من خلالها طرح أجسام القضايا، كما اقتربت العلاقة مع الواقع من التطابق، بعد أن كانت واقعية هذا الفن مشكوكاً فيها، مع بقائه أسيراً لكليشيهات ميلودرامية.

استطاع الراحل الكبير التي ما زالت أعماله تعرض وتشاهد متجاوزة آنية التلفزيون، أن يقرب مضامين تحريرية وحداثية من الشعب البسيط، الذي امتلك حساً عالياً بروحه وهو المثقف الذي أدرك خطورة جهاز التلفزيون الذي يصل إلى الجميع حتى الأميين.

الجد «غوجل» و الجدة «يوتيوب»



◀ علي سعيد

حكايات الجذات وقصصهن لأحفادهن، ستكون عرضة لخطر الزوال خلال العقود القادمة. قوة ذاكرة أجداد المستقبل ستجد عدواً لدوداً، غير الخرف بالتأكيد والنسيان؛ إنه بلاشك موقع «اليوتيوب» ومحرك البحث «غوجل».

وكما نعرف فإن العادة جرت، على أن يجلس رجل مسنٌ في مجلس ما ويتعلق حوله الجميع مصغين لحكايا التاريخ. فمثلاً: لا يكف رجل عجوز من ترديد قصة سنة (الطبعة)، عندما أهلك عاصفة عاتية معظم سفن الخليج أيام الغوص؛ ساردا بطولات رجالات الماضي القديم، وممارسا لعبة «المونج الشفوي»، مزيلا هذا الجزء ومضيفا ما يريد من الكلام؛ ليظهر بطولات أبناء دبرته أو خلانه الذين توفاهم الله قبل سنوات خلت. بينما الجميع يصغي، مبحراً في خيالات السرد وفنون الحكاية.. هذا المشهد بجمالياته، سيهدد بالزوال خلال العقود المقبلة. لأن أطفال وشباب المستقبل لن يعودوا في حاجة إلى الإصغاء لوقائع كارثة سيول جدة على لسان عجوز الحي الحجازي، بينما يحتفظ «اليوتيوب» بعشرات الأفلام المصورة والتي توثق الكارثة من يومها الأول إلى أغنية الرباب «كلاش» حول فاجعة السيول

شو يعني؟

أن تزعق موجة سمعية هائلة من الأبواق عند تغير لون الشارة الضوئية من الأحمر إلى الأخضر، علماً أن السرعة باستخدام البوق = السرعة عند عدم استخدامه!

هل التزمير... وربما التطبيل، عادة مزمنة؟

بين قوسين



النخب والناس والمونديال.. وغزة!

◀ جهاد أسعد محمد

الفرص القليلة أو النادرة، التي أتاحت لجماهير دويلات «سايكس بيكو» لتعبير عن انتمائها الوطني بالمعنى العابر للحدود غير التاريخية، أثبتت فيها بالقول والفعل أنها تملك من الحماس والغضب والصدق والثقة والحمية وسعة الأفق والاستعداد للتضحية ما يفوق كل شعارات أصحاب الشعارات، الذين هم أنفسهم من يلجمون هذه الجماهير، ويضللونها، ويؤرضون فوريتها، ويغرقونها بالفقر والتخلف والعدمية، ويبسسونها، ويمنعونها من الانخراط الكامل والفعال في المعارك والتحديات الوطنية.. هذه الجماهير المحرومة قسراً وترهيباً وتسليحاً وتجويعاً والغاء من الاعتراف والتحرر والتطور، هي التي قاومت الاستعمار حتى طرده، وهي التي حملت السلاح تطوعاً في حرب فلسطين، وهي التي نزلت بشكل عفوي إلى الشوارع مترعة بالغضب والرغبة بالانتقام عندما سقطت القدس، وبيروت، وبغداد... وهي التي صرخت: «الله أكبر» مع احتراق كل ميركافا، أو سقوط أي صاروخ على المستوطنات الصهيونية في حرب تموز متمنية لو أنها في الميدان، وهي التي صلت وتظاهرت واعتصمت وتبرعت بقروشها القليلة لتستمر غزة في المقاومة والصمود، وهي التي ما انفكت تنتظر فرصة أشبه بالحلم المستحيل للالتحام مع العدو في معركة واحدة حاسمة ونهائية.

هذه الجماهير هي نفسها التي ما تزال منذ زمن طويل تتلقى تفرجات واتهامات وشتائم «المتقنين» و«النخب» فهؤلاء ما برحوا ينظرون إلى أهلهم بوصفهم خانعين صاغرين متخلفين، ويتعاملون مع البسطاء اللاهثين وراء أرزاقهم على أنهم رعا عجلة، ومع الشباب على أنهم تافهون ومسطحون، ومع البنات على أنهم مشاريع محجبات وربات منزل وومي للمضاجعة.. وتزداد لهجة المستكبرين على الناس لؤماً وتعالياً واستخفافاً مع كل مناسبة تحاول فيها الجماهير المكبوتة التعبير العفوي عن رأيها، أو النضال مع حدث «تافه» ما تحت ضغط الإعلام ومناخ الاستهلاك العولمي. والآن، مع اقتراب المونديال، وما يرافقه من تقاعل شعبي يتمظهر برفع أعلام دول بعض الفرق القوية المشاركة فيه، تشن «النخب» هجمات تخوين كبيرة على الناس مكررة الاتهامات «الكلاسيكية» ذاتها، ومنبهة من خطورة ذلك على الانتماء الوطني والاستقلال الوطني والأهداف الوطنية السامية لكل دويلة، أو للمؤسسات «الجامعية» التي «تزرعها» في حظيرة واحدة «تابعة»، بينما لا هم للناس حقيقة سوى الحصول على بعض التسلية، ووضع آمالهم (المعمول جدياً على إحباطها واقعياً) في تشجيع فرق لم يحصل أن خسرت (٥ - ٠) أو (٦ - ٠) أو (٧ - ٠) أمام أحد، وتبقى تقاتل للفوز في أحلك الظروف.. وحتى النهاية!

وللمفارقة، فإن هذه الجماهير التي كانت تنتظر المونديال بفارغ الصبر لتشجع برمتها الجزائر أولاً، لأنها الجزائر! (٩) .. ومن ثم ستتقسم بين البرازيل والأرجنتين وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وألمانيا... نسيت فجأة المونديال وأخباره ونجومه، وأهملت أعلام فرقه عندما اعتدت الأيدي الصهيونية الأثمة على أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة، وانتقلت فجأة من «الجزيرة الرياضية» ومن محاولة فك طلائع أقينتها الاحتكارية المشفرة، إلى القنوات الإخبارية لتتابع تفاصيل الحدث الأهم وتداعياته، وهبت شرائح واسعة منها إلى الشوارع للتظاهر والاعتصام والتشديد بالجرمة والمجرمين والمتخاذلين، أما النخب فعددت كعادتها تمارس التنظير. لاشك أن محاولات تضليل الجماهير وتجييشها وتعبئتها للانزلاق إلى مواقع ليست مواقعها هي عملية خطيرة يتم تغذيتها وتصعيدها صهيونياً وإمبريالياً كل يوم، لكن المشكلة ليست لديها، فرغم كل التهميش والتمميع وتوسيع الفوالق أو اصطناعها ما تزال بالحد الأدنى تميز بين العدو والصديق، وتتعايش فيما بينها محترمة الاختلافات، بل إن المشكلة لدى النخب نفسها، فهي التي تهتز وتتلون وتتأرجح باختلاف المناخات والظروف وموازين القوى، وهي التي تباع وتشري، وهي التي سرعان ما يبتلعها اليأس أو تجتذبها الإغراءات وأبواب السفارات..

mjihead@kassiou.org

أخبار تشكيلية

أكثر وضوحاً وتماسكاً في أعمال سبهان آدم، أو في الشكل حيث لا نجد في العموم هذا الاختلاف الإحد بين عمل وآخر لكننا نلاحظه في التفاصيل حيث يكون الطرح أكثر إيلافا وعمقا ووضوحا .

في سجن عدرا

اختتمت فعاليات ورشة العمل المُقامة في سجن عدرا بدمشق في ٢٨ أيار ٢٠١٠، بمعرض تشكيلي وحريري، داخل قاعة خاصة في سجن عدرا في بادرة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي تستهدف نتاجا تشكليا لسجن يقبع خلف جدران السجن. هذه المبادرة جاءت تلبية لفكرة أطلقها السيدة نبال بكفلوني، مديرة الفنون الجميلة بدمشق، بهدف تعميق وعي السجن وفكره وحثه للولوج في عالم التشكيل كنقطة بداية لحياة مستقبلية أكثر استقرارا وفعالية.

النحات بسام يعقوب حبو

افتتح في غاليري «فري هاند» بدمشق المعرض الفردي للنحات السوري بسام يعقوب حبو، بـ٢٧ عملاً نحتياً معتمداً على خامة خشب الزيتون بخصوصيتها التشكيلية المميزة، فيقدم النحات حبو تصورات الفطرية لما تمثله المرأة الشرقية ضمن تشكيلات نحتية تنحو نحو الأساليب التعبيرية التجريدية. بأشكال تتعاقب بها الطبيعة والمرأة ضمن تكوينات عمله النحتي.

معرض سبهان آدم

معرض استعادي يغطي السنوات الأخيرة من تجربة الفنان سبهان آدم التشكيلية ضم حدود ٣٠ عملاً من الحجم الكبيرة والجدارية، والمنفذة بتقنيات مختلفة. وتتقارب الأعمال في الشكل والتشكيل سواء أكان لجهة الموضوع الذي ينحاز لتصوير الانكسار الإنساني بأكثر من معنى، وبهذا يشترك الخاص والذاتي واللاشعوري مع العام والإنساني، وهي رؤية أصبحت



● من معرض سجن عدرا ●●